

برهان كلنبوى

هذه رسالة نفيسة مرغوبة * ومتن متين مقبولة * ومسماة بالبرهان
فى فن المنطق * للعالم المحقق * والفاضل المدقق * والمرحوم
اسماعيل افندى الشهير بكلنبوى * عليه رحمة من ربه الملك القوى *

معارف نظارت جليد سنك ٨٩٠ نومردلى رخصتنامہ سید

در سعادت

(مطبعة عثمانیه)

١٣١٠

2271
. 508 202
. K113
. 322
1892

برهان كنبوى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

انواع محامد عالية بسطت مقدمة لمفتح الابواب * واجناس مدائح تالية
ركبت موجهة لذاك الجنباب * المتزه كنه ذاته عن حدود مدارك
الالباب * المتقدس جل صفاته عن رسوم النقض والنقص بلا رتياب *
على ان عمم آلاء جليلة غير محصورة في مداد الكتاب * وخص الانسان
بنعماء منتشرة سيما بالمنطق الفصيح في كل باب * فسبحان من ردت الافكار
والمحابر عن غرائب ملكه وملكوته * وارتدت الابصار والبصائر الى
بدئها في عجائب عظمتها وجبروتها * واصناف صلوات مرتبة بيد التجيل
والانتخاب * محتوية على كليات الاخلاص وافراد الآداب * على
من عرف حقائق الحق ورفع موجبات الاحتجاب * وميز حدود
حدائقها بنحو اوصال البيان وفصل الخطاب * لما انه المتوسط بينا وبين نتائج
ام الكتاب * بقوانين عاصمة عن الخطأ في طرق الصواب * وبراہین قاصمة
لظهور مغالطات مصاقع الخطباء * وواصفة لمشاغبات الشعراء ومجادلات
الخيلاء * وعلى آله واصحابه الذين عرفوا كليات احكامه الخمسة الموصلة
الى رب الارباب * وشرحوا اقواله بينات تمثل لها صور الصواب من وراء

قوله احكامه

قوله الامانات

حجاب * حيث قضوا بالحق مع مقاساة العوارض في الامانات المحمولات *
المشروطة بمداومة الانفصال عن اهل العناد وملازمة الاتصال باشراف
الممكنات * فتحوا في الصراط المستقيم مسورات المقاصد والاسباب *
وقدحوا في جنود الظنون السقيمة من خلفهم قدح شهاب * اذبنوا
لوازمها الخفية بمصاييح مقدمات دائمة بانوار اليقين * وعدلوا في تحصيل
نظرياتنا الموجهة الى ضروريات الدين * فبدهم مسلمات الهدى
متحدسة بمقبولات السنة ومتواترات الكتاب * وشاهدتهم المشهورات
من وهميات الضلال منعكسة الى سواء سيل الوهاب * وقد اطلقوا
في رياض المطالب عن قيود التقليد الى جهات التحقيق * وحملوا في بوادي
المبادئ القريبة والبعيدة على جياذ التوفيق * ماطلع على جنان الجنان
طوال العرفان عن افق الاكتساب * وماسطع اذعان الاذهان بمطالع
ايقان يوجب حسن مأب (وبعد) فلما كان المنطق نطاق الافكار *
وبه يرتفع طباق الانظار * وميزان عدول يشخص المصداق عن الكذاب
ومقياس عقول يميز عن العقم كل منجباب * ويهتدى بهداه كل نظار *
كانه علم في رأسه نار * فبهذا كان خادما للعلوم بالاستيعاب * وسيد
القوم خادهم بالاثار المستطاب * وكان بعض المشتغلين عندي
مشتغلا ذكاء * وفي توقد ذهنه الذكي يحكي ذكاء * قابلا للتجلي
بجواهر الانهار الحدسية من بين الاتراب * مائلا الى تجلي زواهر
الانوار القدسية حين اناب * جمعت له ولا مثاله موائد عوائد * ونظمت
في سلك البيان فرائد فوائد * ورتبتها على مقدمة وخمسة ابواب *
نفعهم الله تعالى في كل مايسئل ويحاج * وما توفيق الا بالله الجليل *
وهو حسبي ونعم الوكيل (مقدمة) وفيها بحثان البحث الاول ان العلم
وهو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل ان كان ادراكا للنسبة التامة
الخبرية على سبيل الاذعان فتصديق والاقتصور سواء كان ادراكا لغير
النسبة او للنسبة الناقصة او التامة الانشائية او الخبرية بدون الاذعان
وكل منهما اما بديهي او نظري مكتسب بالنظر وهو ملاحظة المعقول
لتحصيل المجهول * وقيل ترتيب امور معلومة للتأدي الى المجهول فالموصل
الى التصور النظري يسمى معرّفا وقولا شارحا واجزاؤه الكليات

قوله وهو

قوله واجزاؤه

١٥٣
١١١
٢٦٤٨٢٨٢

الحس المعلومة بداهة واكتسابا والموصل الى التصديق النظرى يسمى
 دليلا وحجة واجزاؤه القضايا المعلومة كذلك وقد يقع الخطأ فى كل
 من الاكتسابين فاحتيج الى قانون باحث عن احوال المعلومات من حيث
 اتصال عاصم عن الخطأ وهو المنطق فموضوعه المعلومات وغايته العصمة
 عن الخطأ فى الافكار * البحث الثانى ان الدلالة كون الشئ بحيث يحصل
 من فهمه فهم شئ آخر فالشئ الاول يسمى دالا والثانى مدلولاً فان كان
 الدال لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما ان كانت بواسطة
 الوضع فوضعية او بواسطة الطبع فطبيعية والافعقلية ودلالة اللفظ بالوضع
 على تمام ما وضع له مطابقة كدلالة الانسان على مجموع الحيوان الناطق
 وعلى جزئه تضمن ان كان له جزء كدلالته على الحيوان فقط فى ضمن
 دلالته على المجموع وعلى خارج يلزمه فى الذهن التزام كدلالة الضرب
 على الضارب والمضروب ويلزمهما المطابقة يقينا بخلاف العكس كالزوم
 احديهما للآخرى * واللفظ الدال بالوضع ان لم يقصد بجزئه دلالة على جزء
 معناه المطابق ففرد والا فركب والمفرد ان لم يستقل فى الدلالة على معناه
 فداة والا فان دل بهيئته على احد الازمنة فكلمة والافاسم والمركب ان صح
 سكوت المتكلم عليه فتام اما خبرى ان احتمل الصدق والكذب او انشأ
 ان لم يحتمل والافاقص وكل من المفرد والمركب ان استعمل فيما وضع له
 فى اصطلاح التخاطب فحقيقة او فى لازمه مع جواز ارادته فكناية والافع
 العلاقة المعتبرة بينه وبين المراد مجاز وبدونها غلط ولا بد للكناية والمجاز
 من قرينة تدل على المراد والمجاز ان كان بغير علاقة المشابهة مثل الحلول
 والاستعداد والسبية والجوار والعموم والخصوص والمظهرية وغيرها
 فمجاز مرسل كاستعمال اليد فى النعمة والجمال الخبرية فى معنى الانشاء
 وبالعكس والافاستعارة اما فى المركب وتسمى استعارة تمثيلية كاستعمال
 الامثال المضروبة فى اشياء معانيها واما فى المفرد المصرح به فى الكلام
 وتسمى استعارة مصرحة اما اصلية ان كانت فى الاسماء الجامدة والمصادر
 ولو فى ضمن المشتقات كالاسد فى الرجل الشجاع والقتل فى الضرب
 الشديد او تبعية ان كانت فى المشتقات والحروف كنادى فى معنى ينادى

قوله بحيث

قوله كدلالة

قوله بخلاف

قوله وكل

قوله او فى لازمه

قوله مجاز

قوله كاستعمال

والقاتل في الضارب الشديد بتبعية استعمال احد المصدرين في الآخر وكلام الغرض في الغاية الجزئية بتبعية استعمال مطلق الغرض في مطلق الغاية واما في المفرد المرموز اليه في الكلام باثبات لازمه للمشبه وتسمى استعارة مكنية كاللفظ المتكلم المستعمل في الحال في قولهم نطقت الحال حيث شبه الحال بالمتكلم بقرينة اثبات النطق لها وهذه القرينة تسمى استعارة تخيلية * ثم اللفظ المفرد ان تعدد معناه الموضوع له في اصطلاح واحد فمشارك بينهما او في اصطلاحين بان ينقل من احدهما الى الآخر لمناسبة بينهما فنقول ينسب الى الناقل من العرف العام او الخاص والافتخار وكل من هذه الثلاثة بالقياس الى المعنى المعين ان تشخص ذلك المعنى يسمى جزئيا حقيقيا اما علما كزيد او غيره كاسماء الاشارات والافان تفاوت في افراده باولية او اولوية يسمى مشككا كالابيض والاحمر والافتواظا كالانسان الغير المتفاوت في افراده وانما التفاوت في العوارض والافاضال ولذا اشتهر ان لا تشكيك في الذوات والذاتيات * واعلم ان المعنى ايضا اما مفرد او مركب هما معنيا اللفظ المفرد والمركب (الباب الاول في المعاني المفردة * فصل في الكلي والجزئي) اذا علمت شيئا يحصل في ذهنك منه صورة هي من حيث قيامها بخصوصية ذهنك علم ومع قطع النظر عن هذه الحثية معلوم ومنهوم فذلك المفهوم بمجرد النظر الى ذاته ان لم يجوز العقل اتحاده مع كثيرين في الخارج فهو جزئي حقيقي كزيد المرئي والافكلي سواء امتنع فرد في الخارج كشريك الباري تعالى واللاشيء ويسمى كليا فرضيا او امكن ولم يوجد كالعنقاء او وجد واحد فقط مع امتناع غيره كواجب الوجود او مع امكانه كالشمس او وجد متعدد محصور كالكوكب السيارة او غير محصور كالانسان وذلك الاتحاد هو معنى حمل الكلي على جزئياته مواطاة وصدقه عليها اما في الواقع ان كانت الجزئيات موجودة فيه او في الفرض ان لم توجد الا في مجرد الفرض * ثم الكلي ان ثبت لافراد في الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو معقول اول سواء ثبت لها في الخارج فقط كالخار للنار والبارد للماء او في كل من الخارج والذهن كذاتيات الاعيان المحققة مثل الانسان والحيوان او المقدرة مثل العنقاء وكلوازم الذاتيات مثل الزوج للاربعة

قوله بتبعية

قوله واما في المفرد

قوله ان لا تشكيك

قوله بمجرد النظر

قوله مثل الزوج

قوله منه ما يبحث

والفرد للثلاثة وان ثبت لها في الذهن فقط فهو معقول ثان منه ما يبحث عنه في المنطق كمفهوم الكلّي العارض للماهيات ويسمى كليا منطقيا وهو المنقسم الى الكليات الخمس المنطقية ومعروضه مثل الانسان والحيوان يسمى كليا طبيعيا منقسما الى الكليات الخمس الطبيعية والمجموع المركب من الكلّي الطبيعي والمنطقي يسمى كليا عقليا منقسما الى الكليات الخمس العقلية فاذا قلنا الحيوان جنس فمفهوم الحيوان جنس طبيعي ومفهوم الجنس جنس منطقي ومجموع المفهومين جنس عقلي وهكذا البواقي ومفهوم القضية والقياس وغيرها من المفهومات المبحوث عنها في المنطق ومنه ما لا يبحث عنه في المنطق بل في الحكمة والكلام كمفهوم الواجب والممكن والممتنع ولا شيء من هذه الكليات بموجود في الخارج لاستحالة الوجود بدون التشخص بداهة وان ذهب البعض الى وجود الكل فيه والكثير الى وجود الطبيعي بناء على انه جزء الموجود في الخارج وهو الفرد المركب منه ومن الشخصات كزيد المركب من الانسان والشخصات لكنه جزء عقلي لا خارجي في التحقيق فالحق ان وجوده عبارة عن وجود افراده لا ان نفسه مع كونه معروضا لقابلية التكرار موجود فيه ولذا جعلوا الكلية واقسامها من العوارض المختصة بالوجود الذهني واما الكلّي المنطقي والعقلي فكما لا وجود لانفسهما في الخارج لا وجود لافرادهما فيه لكونها امورا اعتبارية كسائر المعقولات الثانية والجزئي اما مادي ان كان جسما كزيد او جسمانيا كعوارض المحسوسة واما مجرد كالواجب تعالى عند الكل وكالعقول العشرة والنفوس الانسانية والفلكية عند الحكماء ولا يرسم صورة جزئية من الشيء في الذهن مالم يدرك باحدى الحواس الظاهرة او بالوجدان كالعطش المحسوس وجدانا ثم الكليان ان كان بينهما تصادق في الواقع بالفعل كليا من الجانبين فمتساويان كالانسان والناطق وكذا نقيضاهما كاللا انسان واللا ناطق او من احد الجانبين فقط فاعم واخص مطلقا كاحيوان والانسان ونقيضاهما بالعكس كاللا حيوان واللا انسان او تفارق دائم كليا من الجانبين فتباينان كليا كالانسان والفرس وكعين احد المتساويين مع نقيض الآخر

قوله ولذا

قوله عند الكل

قوله عند الحكماء

قوله ان كان

قوله بالفعل

وعين الاخص المطلق مع نقيض الاعم وبين نقيضيهما مباينة جزئية هي اعم من المباينة الكلية كما في نقيض المتناقضين كالانسان واللا انسان ومن العموم من وجه كما في نقيض المتضادين وامثالهما وان لم يكن بينهما تصادق ولا تفارق كايان بل جزئيان من الجانبين فاعم واخص من وجه كالانسان والابيض وكعين الاعم المطلق مع نقيض الاخص وبين نقيضيهما مباينة جزئية هي اعم ايضا اذ بين نقيض مثل الحيوان واللا انسان مباينة كلية وبين نقيض مثل الانسان والابيض عموم من وجه والجزئي الحقيقي اخص مطلقا من الكلي الصادق عليه ومباين لسائر الكليات واما الجزئيان فهما اما متباينان كزيد وعمر واما متساويان كما اذا اشرنا الى زيد بهذا الضاحك وهذا الكاتب فالهذيتان متصادقتان متساويتان هذه هي النسب الاربع بحسب الصدق والحمل وقد تعتبر تلك النسب بحسب الصدق والتحقق باعتبار الازمان والاوزاع لا باعتبار الافراد بان يقال المفهوم ان كان بينهما اتصال كلي من الجانبين بان يتحقق كل منهما مع الآخر في جميع الازمان والاوزاع الممكنة الاجتماع معه فتساويان كطلوع الشمس ووجود النهار او من احد الجانبين فقط فاعم واخص مطلقا كاضاءة المسجد وطلوع الشمس وان كان بينهما افتراق كلي من الجانبين بان لا يتحقق شيء منهما مع الآخر في شيء من الازمان والاوزاع فتباينان كليا كطلوع الشمس ووجود الليل والافاعم واخص من وجه كطلوع الشمس وهبوب الريح وهذه هي النسب المعتبرة بين القضايا الا انها قد تعتبر بحسب تحققهما وعدم تحققهما في مادة واحدة كما بين المحصورات والموجهات ككون الكلية اخص من الجزئية والضرورية من الدائمة وقد تعتبر بحسب تحققهما وعدم تحققهما مطلقا ولو في مواد مختلفة كما بين طرفي الشرطيات لكن التحقق وعدم التحقق المعبرين في نسب الاتفاقيات الخاصة ماهو بحسب الواقع المحقق اذ المعبر فيها الاتصال والافتراق اتفاقا وفي نسب غيرهما من الاتفاقيات العامة واللزوميات والعناديات ماهو اعم منه ومما بحسب الفرض اذ المعبر فيها الاتصال والافتراق لزوما او فرضا وقد يكون طرفاها او احدهما محالا والنسبة

قوله واما الجزئيان

قوله باعتبار

قوله وهذه

قوله وقد يكون

قوله وبين

قوله بمجرد

قوله كالحدة

قوله او غير مميز

قوله كالشيء

قوله بالنسبة

قوله حقيقة

قوله بمعنى

بين نقيض كل قسم منها وبين المختلفين كما سبق من غير فرق * واعلم ان بين المفهومين مفردين كانا او مركبين او مختلفين نسبا اخرى بحسب تجويز العقل بمجرد النظر الى ذاتهما مع قطع النظر عن الخارج عنهما وتسمى نسبا بحسب المفهوم بان يقال ان تصادقا بحسب ذلك التجويز كليا من الجانبين فتساويان كالحدة التام مع المحدود او من احد الجانبين فقط فاعم واخص مطلقا كالحدة الناقص مع المحدود وان تفارقا كليا من الجانبين فتباينان كليا كالتناقضين نحو الانسان والا انسان والا فاعم واخص من وجه كالانسان مع الضاحك او مع الماشي (تنبيه) قد يطلق الكلي على الاعم والجزئي على الاخص ويسميان كليا وجزئيا اضافيين فكل جزئي حقيقي جزئي اضافي بدون العكس كما في كلي اخص من كلي آخر واما النسبة بين الكلي الحقيقي والاضافي فبالعكس لان الكلي الاضافي اخص مطلقا من الحقيقي (فصل في الذاتى والعرضى) الكلي المحمول على شيء آخر كلي او جزئي ان لم يكن خارجا عن ذاته وحقيقته فذاتى له سواء كان عين حقيقته كالحیوان الناطق للانسان او جزءا المساوى لها مميزا لها عن جميع ما عداها كالناطق له او جزءا الاعم مميزا لها في الجملة كالخساس والنامى او غير مميز اصلا كالجوهر والحیوان والا فعرضى له سواء كان مساويا لها او اخص مميزا عن جميع ما عداها كالضاحك بالقوة او بالفعل او اعم مميزا لها في الجملة او غير مميز اصلا كالشيء جميع ذلك للانسان * ثم الذاتى المشترك بين الجزئيات ان اشتركت تلك الجزئيات فى ذاتى آخر خارج عنه فهو مشترك ناقص بينها كالحیوان بالنسبة الى افراد الانسان حيث اشتركت فى الناطق ايضا والناطق حيث اشتركت فى الحيوان ايضا والافشترك تام كالانسان بالنسبة الى افرادة وكالحيوان بالنسبة الى مجموع افرادة فكل ذاتى مميز للماهية فى الجملة فهو مشترك ناقص مطلقا ولو بالنسبة الى افراد نفسه وكل ذاتى سواء فهو مشترك تام بالنسبة الى افراد نفسه وناقص بالقياس الى افراد ذاتى اخص منه ان وجد الاخص كالحیوان * فاعلم ان المطلوب السائل بكلمة ما عن الواحد تمام حقيقته المختصة به بمعنى المختصة بنوعه وعن المتعدد

قوله الذاتى

قوله ان كان

قوله فان كان

قوله بل جزأ

تمام الذاتى المشترك بينهما فالسائل بما هو عن زيد طالب للانسان وعن الانسان طالب للحيوان الناطق وبماها او بماهم عن زيد وعمر و او مع بكر طالب للانسان ايضا وعن الانسان والفرس طالب للحيوان وغنهما مع الشجر طالب للجسم النامى ومع الحجر طالب للجسم ومع العقل العاشر طالب للجوهر ومطلوب السائل باى شىء ما يميز الذاتى المطلوب بكلمة ما هناك تميزا فى الجملة اما يميزه الذاتى ان قيده بقيد فى ذاته او يميزه العرضى ان قيده بقيد فى عرضه او المميز المطلق ان لم يقيده بشىء فالسائل عن زيد وحده او مع عمر و باى شىء هو فى ذاته طالب للناطق او الحساس او النامى او القابل للابعاد وبأى شىء فى عرضه طالب لمثل الضاحك او الماشى والسائل عن زيد وهذا الفرس باى شىء هما فى ذاتهما طالب للحساس او النامى او القابل وبأى شىء فى عرضهما طالب لمثل المتنفس او المتحيز وقس عليه * اعلم ان ذاتى الماهية الحقيقية وعرضها ما لم يكن خارجا عنها او كان خارجا عنها فى الواقع من غير مدخل لاعتبارنا ولذا عسر التمييز بينهما واما ذاتى الماهية الاعتبارية وعرضها فيمتاز بمجرد عدم خروجه وخروجه عن الموضوع له ولذا سهل التمييز بينهما (فصل فى الكليات الخمس) قد سبق ان الكلى اما ذاتى واما عرضى فالذاتى ان كان عين الحقيقة المختصة بجزئياته بحيث يكون محمولا فى جواب السؤال بما هو عن المتعدد من تلك الجزئيات وعن الواحد فهو نوع حقيقى كالانسان والشمس ويعرف بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعوارض لا بالحقيقة فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية والا فان كان جزأ اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق بحيث يكون محمولا فى جواب السؤال بما هو عن المتعدد من جزئياته لا عن الواحد فهو جنس لتلك الحقيقة كالحيوان للانسان والجوهر للحيوان ويعرف بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ما هو بحسب الشركة فقط وان لم يكن جزأ اعم كذلك بل جزأ مميزا لها فى الجملة بحيث لا يكون محمولا فى جواب ما هو بل فى جواب اى شىء هو فى ذاته فهو فصل لها

قوله كالناطق

مساويا كان او اعم كالناطق والحساس للانسان ويعرف بانه كلى
 مقول على الشئ في جواب اى شئ في ذاته والعرضى ان يختص
 بحقيقة واحدة من الحقائق مميزا لها عن جميع ماعداها بحيث يكون
 محمولا في جواب اى شئ في عرضه فهو الخاصة لها مساويا كان
 او اخص كالضاحك بالقوة او بالفعل للانسان والمنتفس للحيوان
 وتعرف بانها كلية مختصة بالشئ يقال عليه في جواب اى شئ في عرضه
 وان عم حقائق مختلفة بحيث يكون محمولا على كل منها فهو عرض
 عام لها كالمنتفس للانسان والمتحيز للحيوان ويعرف بانه كلى يقال
 على ماتحت حقائق مختلفة قولا عرضيا * واعلم انه قد تتصادق هذه
 الكليات في مفهوم واحد باعتبارات مختلفة كالماشى فانه خاصة
 للحيوان وعرض عام للانسان وكما قالوا ان الكليات الخمسة متصادقة
 في مفهوم الملون (فصل في اقسام الذاتيات) النوع اما بسيط لاجزائه
 كاتواع المجرّات او مركب من الجنس والفصل كالانسان وكذا
 الاجناس والفصول فالماهيات بسيطة ومركبة ثم النوع قد يطلق على
 النوع الحقيقي كما تقدم والكلية الاخص منه يسمى صنفا كالرومى
 والزنجى وقد يطلق على ذاتى يحمل عليه وعلى غيره الجنس في جواب
 ماها كالحيوان والجسم ويسمى نوعا اضافيا وبين المعنيين عموم من وجه
 لتصادقهما في النوع الحقيقي المركب من الجنس والفصل كالانسان
 وصدق الحقيقي بدون الاضافى في النوع الحقيقي البسيط كالنقطة وبالعكس
 في الجنس المدرج تحت جنس آخر كالحيوان وجنس الماهية ان كان
 مقولا عليها مع كل واحد من مشاركاتهما في ذلك الجنس في جواب
 ماها فجنس قريب لها كالحيوان للانسان والجسم التامى للحيوان
 وان لم يكن مقولا عليها مع الكل بل مع بعض دون البعض فجنس
 بعيد لها كالجسم للانسان والحيوان وفصلها ايضا اما فصل قريب
 لها ان ميزها عن جميع ما يشاركها في الجنس القريب كالناطق
 للانسان والحساس للحيوان واما فصل بعيد لها ان ميزها عن
 مشاركاتهما في الجنس البعيد فقط كالنامى للانسان والحيوان والفصل

قوله وان عم

قوله كالحيوان

ايضا مقوم للماهية التي كان جزءاً منها ومقسم لما فوقها من الاجناس
 كالحساس مقوم للحيوان والانسان ومقسم للجسم النامي والجسم
 والجوهر فكل مقوم للعالي مقوم للسافل بدون العكس وكل مقسم
 للسافل مقسم للعالي بدون العكس * ثم الانواع تترتب نزولاً من النوع
 العالي كالجسم الى النوع الحقيقي السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع
 وما بينهما انواعاً متوسطة وكذا الاجناس تترتب صعوداً من الجنس
 القريب السافل كالحيوان الى الجنس العالي كالجوهر ويسمى جنس
 الاجناس وما بينهما اجناساً متوسطة فيبين الجنس والنوع الاضافي
 عموم من وجه ولا يتكرر جزء واحد من الماهية بعينه فيها ولا تتركب
 من امرين متساويين ولا من اجناس وفصول غير متناهية لامتناعها
 بل تنتهي الى جنس عال وفصل سافل بسيطين (فصل في اقسام
 العرضيات) كل من الخاصة والعرض العام ان امتنع انفكاكه عن
 الماهية في احد وجوديهما الخارجي والذهني او في كليهما فهو عرض
 لازم لها ويسمى الاول لازم الوجود الخارجي كالحار للنار والثاني لازم
 الوجود الذهني كالكلبي للعنقاء والثالث لازم الماهية كالزوج للاربعة
 والا فعرض مفارق سواء فارق بالفعل كالضاحك بالفعل للانسان
 او لا كالمالح للبحر * ثم الخاصة اما شاملة لجميع افراد الماهية كالضاحك
 بالقوة او غير شاملة كالضاحك بالفعل وهي ايضا اما خاصة النوع
 كما تقدم واما خاصة الجنس كالتنفس للحيوان والمتحيز للجسم وخاصة
 الجنس عرض عام للذاتي الاخص منه وخاصة الذاتي الاخص
 خاصة الذاتي الاعم بدون العكس وقد تطلق الخاصة على قسم من
 العرض العام وهو ما يميز الماهية عن بعض ماعداها كالمتحيز للانسان
 والحيوان وتسمى خاصة مضافة وما تقدم خاصة مطلقة * فالعرض
 العام قسمان ميمز للماهية في الجملة وغير ميمز اصلاً كالشيء والممكن العام
 الشاملين للواجب والممكن والممتع (تنبيه) اللزوم الخارجي
 هو امتناع انفكاك اللازم عن وجود الملزوم في الخارج تحقيقاً كلزوم
 الحرارة للنار او تقديره كلزوم التحيز للعنقاء على تقدير وجودها

قوله ثم الانواع

قوله بعينه

قوله الى جنس

قوله كالكلبي

قوله كالمالح

قوله كالضاحك

قوله اما خاصة

في الخارج واللزوم الذهني هو امتناع انفكاك اللازم عن وجود
الملزوم في الذهن تحقيقا كلزوم الكلية للعنقاء او تقدير كلزوم
الجزئية لكنه الواجب تعالى على تقدير وجوده في اذهاننا وان لم يمكن
وبين اللزومين عموم من وجه لتصادقهما في لوازم الماهيات
وافتراق الخارجي في لوازم الوجود الخارجي والذهني في لوازم
الوجود الذهني وكل منهما قد يكون بين مفهومين متصادقين وهو
المعتبر في العرض اللازم وقد يكون بين غير متصادقين مفردين كانا كلزوم
الحرارة للنار او مر كين كلزوم احدي القضيتين للآخرى
والنتيجة للدليل او مختلفين كلزوم المعرفة لتعريفاتها وعلى التقادير
فكل منهما ان احتاج الجزم به الى دليل فغير بين كلزوم تساوي
الزوايا الثلث للقائمتين للمثلث وكلزوم النتائج للدالة الغير البينة الانتاج
كالشكل الثاني والثالث كما سيجيء والا فبين كلزوم الزوجية للاربعة
خارجا وذهنا وقد يطلق اللزوم على اللزوم البين بالمعنى الاخص
مناسبق وهو ما يكون العلم بالملزوم موجبا للعلم باللازم وكافيا في الجزم
باللزوم بينهما كلزوم المعرفة لتعريفاتها والنتائج للدالة البينة
الانتاج والطرفين للاعراض النسبية والملكات للاعدام المضافة
اليها مثل الجهل والعمى وهو المعتبر في الدلالة الالتزامية عند اهل
المعقول واما عند اهل العربية فالمعتبر فيها اللزوم الذهني في الجملة
ولو بمعونة القرائن ولذا ادرجوا جميع المعاني المجازية الخارجة
في المدلولات الالتزامية (الباب الثاني في قول الشارح) وهو قول
يكتسب من تصوّره تصوّر شيء آخر اما بكنهه او بوجه يميزه عما عداه
فالقول الكاسب يسمى معرفة اسم فاعل وتعريفه والمكتسب يسمى
معرفة اسم مفعول فان كان بجميع الذاتيات المحضة وهو المركب
من الجنس والفصل القريين فهو حد تام كالحيوان الناطق للانسان
والجوهر القابل للابعاد للجسم او ببعضها المحض كالفصل القريب
وحده او مع الجنس البعيد فحد ناقص كالناطق للانسان والجوهر
الحساس للحيوان وان لم يكن بالذاتي المحض فان كان بالخاصة مع الجنس

قوله مفردين

قوله على التقادير

قوله قول

قوله من تصوّره

قوله او ببعضها

القريب كالحیوان الضاحك للانسان او مع جميع الذاتیات كالحیوان
الناطق الضاحك فرسم تام ويسمى الثاني رسماً تاماً اكمل من الحد التام
والا فرسم ناقص ولو بالخاصة وحدها او مع العرض العام وان منع
المتأخرون العرض العام بناء على زعمهم بان العرض مما اخذ في التعريف
اما التمييز او الاطلاع على الذاتى والحق الجواز اذ الغرض الاصلى هو
التوضيح ولذا جاز الرسم الاكمل وايضاً بما يحصل به التمييز كما في
قولهم في تعريف الانسان ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرية
مستقيم القامة ضحاك بالطبع ومن قيل الرسم الناقص التوضيح بالمثال
والتقسيم * ثم التعريف مطلقاً اما حقيقى ان قصده تحصيل صورة جديدة
او تنهى ان قصده احضار صورة مخزونة ومنه التعريف اللفظى
وهو تعيين معنى لفظ مبهم بلفظ اوضح منه في الدلالة وايضاً التعريف
مطلقاً اما حقيقى ان كان تعريفاً لما علم وجوده في الخارج كتعريف
الانسان بواحد من الحدود والرسوم واما اسمى ان كان كاشفاً عما يفهم
من الاسم من غير أن يعلم وجوده في الخارج سواء كان موجوداً
في نفسه كتعريف شئ من الاعدان قبل العلم بوجوده او لم يكن موجوداً
فيه مع امكانه كتعريف العنقاء او مع امتناعه كتعريف اجتماع الضدين
وسائر الامور الاعتبارية وماهيات الاصناف اعتبارية حاصلة باعتبار
العوارض المخصوصة مع الانواع فيكون تعريف الرومى بالانسان
الابيض اسمياً فالنوع الحقيقى جنس اعتبارى في الماهية الاعتبارية فلا
اشكال بحدودها على حدود الحدود * واعلم ان المعرفة مطلقاً لا بد أن
يكون معلوماً قبل التعريف بوجه ما ولو باعم الوجوه لاستحالة التوجه
نحو المجهول المطلق والتعريف يفيد علماً به بوجه آخر مطلوب (فصل)
ويشترط في الكل كونه اجلى من المعرفة ومعلوماً قبله اذ الكاسب علة
يجب تقدّمها على المعلول المكتسب فلا يصح التعريف بنفس الماهية
المطلوبة كتعريف اللفظ باللفظ ولا بما هو اخفى منها كتعريف النار بما
يشبه النفس في اللطافة ولا بما يساويها في المعرفة والجهالة كتعريف
الروح بما يوجب الحس والحركة ولا بما لا يعلم قبلها سواء علم معها كما

قوله حاصلة

قوله فيكون

قوله فلا اشكال

قوله كتعريف الاب

قوله في نفس

قوله حتى

قوله مايجب

قوله لان انضمام

في التعريف بما يدور عليها دورا معيا كتعريف الاب بما يشتمل على الابن او بالعكس او بعدها كتعريف العلم بعدم الجهل او لا يعلم اصلا كما في التعريفات التي تدور عليها دورا تقديريا في نفس الامر وشرط التأخر في الكل مساواته للمعريف صدقا فلا يصح بالمباين ولا بالاعم والاخص والحق جواز الاعم في الحد الناقص والاعم والاخص في الرسم الناقص فيما يحصل به الغرض من التعريف وان الحد التام مشروط بالمساواة صدقا ومفهوما حتى يبطل بمجرد الاحتمال العقلي بخلاف ما عداه وشرطوافيه ايضا تقديم الجنس على الفصل لكنه عند البعض شرط الاولوية للصحة ويجب في الكل الاحتراز عن استعمال المجاز او المشترك من غير قرينة ظاهرة وعن الاكتفاء بالدلالة الالتزامية على ما يجب اخذه في الحدود ولا يمكن تعريف البسائط الابرسوم ناقصة ولا تعدد الحد التام لشيء واحد ولا تعريف الجزئي على وجه جزئي ولو بقيود كثيرة لان انضمام الكل الى الكل لا يفيد الجزئية وان امكن تعريفه على وجه كلي ينحصر فيه بحسب الخارج كتعريف الله تعالى بواجب الوجود (الباب الثالث في القضايا واحكامها * فصل) القضية كالتعريف والدليل اما ملفوظة وهي الجملة الخبرية الحاكية عن الواقع وقد سبقت واما معقولة هي معناها المؤلف من المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية التي هي وقوع النسبة اولا وقوعها فالقضية قول ملفوظ او معقول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فان حكم فيها بوقوع ثبوت شيء لشيء اولا وقوعه سميت محلية والمحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا كقولنا زيد قائم او ليس بقائم والا سميت شرطية والمحكوم عليه مقدما والمحكوم به تاليا والشرطية ان حكم فيها بوقوع اتصال مضمون قضية بمضمون قضية اخرى اولا وقوعه سميت متصلة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او ليس كلما كانت طالعة فالليل موجود او بوقوع انفصال احدهما عن الآخر اولا وقوعه سميت منفصلة نحو اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا او ليس اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وكل من المحلية والمتصلة والمنفصلة اما موجبة ان حكم فيها

بوقوع النسبة واما سالبة ان حكم فيها بلا وقوعها فقد ظهر أن اجزاء كل قضية موجبة كانت اوسالبة ثلاثة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخيرية التي هي الوقوع في الموجبات واللا وقوع في السوالب واما نفس الثبوت والاتصال والانفصال المسماة بالنسبة بين بين فخارجة عن الاجزاء خروج البصر عن العمى عند اهل التحقيق من القدماء ولا تنعقد القضية ما لم يتعلق بهذه الاجزاء الثلاثة ادراكات اربعة تصوّر المحكوم عليه بكنهه او بوجه صادق عليه مصحح للحكم عليه وتصور المحكوم به كذلك وتصور النسبة التامة الخيرية كذلك ثم الاذعان بها جازما او غير جازم ثابتا او غير ثابت مطابقا للواقع او غير مطابق وهذا الاذعان مشروط بهذه التصورات الثلاثة وهو على اطلاقه يسمى تصديقا وحكما وبشرط تعلقه بالوقوع يسمى ايجابا وايقاعا وبشرط تعلقه باللاوقوع يسمى سلبا واتزاعا وقد يطلق الايجاب والايقاع على الوقوع والسلب والاتزاع على اللاوقوع كما يطلق الحكم على كل منهما * واللفظ الدال على الوقوع او اللاوقوع ولو بالالتزام يسمى رابطة وهي في الحملات اما نفس المحمول المرتبط بنفسه كما في قام زيد او جزؤه كما في زيد قائم ابوه او خارج عنه كما في زيد هو الجسم وكادوات النفي في نحو لم يقم زيد وليس زيد قائما وكذا كان زيد قائما وامثاله ومثل الاخير يسمى رابطة زمانية وفي الشرطيات ادوات الاتصال والانفصال وسلبهما فالقضية مطلقا ان اشتملت على الرابطة الخارجية تسمى ثلاثية كما تقدم والاقتنائية نحو زيد جسم وامثاله * واعلم ان الموضوع اما ذكرى هو ما يفهم من لفظ الموضوع كليا كان او جزئيا ويسمى عنوان الموضوع ووصفه في الكلّي والافراد المندرجة تحته تسمى ذات الموضوع واما حقيقي هو ما يقصد بالحكم عليه اصالة فر بما يختلفان في القضية فيما قصد الحكم على ذات الموضوع وكان العنوان مرأة للملاحظته نحو كل انسان او بعضه حيوان وربما يتحدان فيما اعداه مما كان الموضوع جزئيا حقيقيا او كليا قصد الحكم عليه نحو زيد عالم والانسان كلّي وذات الموضوع ماصدق عليه العنوان بالفعل ولو في احد الازمنة عند الشيخ وهو الحق وبالامكان

قوله واما نفس

قوله المسماة

قوله ثم الاذعان

قوله اما نفس

قوله في زيد قائم

قوله ومثل

قوله صادق

قوله ولا يراد

قوله من الافراد

قوله وليس

قوله والمهملة

قوله الباقية

قوله على العهد

الذاتي عند الفارابي فقولنا كل مركوب السلطان فرس صادق بالاعتبار
الاول دون الثاني لامكان ركوبه على الحمار وصدق العنوان على ذاته
يسمى عقد الوضع وصدق المحمول عليه باحدى الجهات الآتية يسمى
عقد الحمل ولا يراد بالمحمول الافراد في القضايا المتعارفة بل في المنحرفات
نحو الانسان كل ناطق (فصل) الحملية مطلقا موجبة كانت او سالبة
ان كان موضوعها المذكورى جزئيا حقيقيا سميت شخصية ومخصوصة
نحو زيد او هذا عالم او ليس بعالم وان كان كليا فان كان الحكم على العنوان
من غير أن يقصد سرايته الى ذات الموضوع سميت طبيعية وان امكن
سرايته في نفسه نحو الانسان حيوان ناطق او كلئى او ليس بجنس
وان كان الحكم عليه مع قصد السراية الى ماتحته من الافراد الشخصية
او النوعية فان لم يبين فيها كمية الافراد كلا او بعضا سميت مهمة نحو
الانسان في خسر او ليس في خسر والاسميت محصورة ومسورة والدال
على الكمية سورا اما كلية ان حكم فيها على كل فرد واما جزئية ان حكم
فيها على بعض الافراد فالمحصورات اربع اشرفها الموجبة الكلية
وسورها نحو كل ولا تصدق الا فيما كان المحمول مساويا للموضوع
الذكرى او اعم منه مطلقا نحو كل انسان ناطق او حيوان ثم السالبة
الكلية وسورها نحو لا شئ ولا تصدق الا فيما كانا متباينين كليا نحو لا شئ
من الانسان بفرس ثم الموجبة الجزئية وسورها نحو بعض وتصدق
فيما عدا المتباينين كليا نحو بعض الحيوان انسان ثم السالبة الجزئية وسورها
نحو بعض ليس وليس كل وتصدق فيما لم يكن المحمول مساويا للموضوع
او اعم منه مطلقا نحو بعض الحيوان ليس بانسان فكل من الكليتين اخص
مطلقا بحسب التحقق من الجزئية الموافقة لها في الكيف اعنى الايجاب
والسلب ومباينة للجزئية المخالفة لها فيه وبين الكليتين مباينة كلية وبين
الجزئيتين عموم من وجه والمهملة في قوة الجزئية والشخصية في حكم
الكلية ولا استعمال للطبيعات في العلوم الحكيمة الباحثة عن احوال اعيان
الموجودات (فائدتان) احديهما ان لام التعريف في نحو قولك الانسان
كذا ان حملت على العهد الخارجى الشخصى كانت قضية شخصية

قوله او من حيث

وان حملت على الجنس من حيث هو هو كانت طبيعية او من حيث
تحققه في ضمن الافراد مطلقا كانت مهمة او في ضمن كل فرد كما هو
الاستغراق كانت كلية او في ضمن البعض الغير المعين كما هو العهد
الذهني كانت جزئية فهي على الاخيرين سور وثانيتها ان كلمة كل
قد تستعمل افرادا يراد به كل فرد من الافراد الممكنة المحققة في
الخارجيات او المقدرة في الحقيقيات او من الافراد الذهنية في الذهنيات
كما اذا اضيفت الى النكرة فحينئذ تكون سورا كما سبق وقد تستعمل
مجموعا يراد به مجموع الاجزاء كما اذا اضيفت الى المعرفة نحو كل
الزمان اكلته فحينئذ لا تكون سورا بل عنوان الموضوع كما في قولك
مجموع افراد الانسان فان اريد المجموع المشخص كانت شخصية
او كل مجموع او بعضه كانت كلية او جزئية على حسب الارادة
(فصل) الحلية مطلقا ان حكم فيها بوقوع الثبوت الخارجي اولا

قوله باعتبار

وقوعه للموضوع باعتبار امكانه ووجوده في الخارج تحقيقا ولو في احد
الازمنة سميت خارجية كما في كل نار حارة او تقديرا سميت حقيقية كما في
هذا المثال وكما في كل غنقاء طائر بمعنى كل ما لو وجد من الافراد الممكنة
كان نارا او غنقاء بالفعل هو على تقدير وجوده في الخارج يكون حارا
او طائرا في الخارج وان حكم فيها بوقوع الثبوت الذهني اولا وقوعه
لما اعتبر وجوده في الذهن تحقيقا ولو في احد الازمنة او تقديرا سميت

قوله سواء كان

ذهنية سواء كان موضوعها ممكنا يوجد في الاذهان بلا فرض كقولنا
زيد ممكن واربعة من الممكنات زوج وتسمى ذهنية حقيقية او ممتنعا
يحتاج وجوده في الذهن الى الفرض كالحكم على المحالات نحو زوجية
الخمسة متصورة واجتماع النقيضين محال وتسمى ذهنية فرضية فقولك
اجتماع النقيضين بصير مثلا ان كان بمعنى ان الاجتماع الموجود
المحقق في الخارج بصير في الخارج كان موجبة خارجية كاذبة واذا سلبته
بذلك المعنى كان سالبة خارجية صادقة لاستحالة كذب النقيضين
معا وان كان بمعنى ان الاجتماع الممكن في ذاته هو على تقدير
وجوده في الخارج يكون بصيرا في الخارج كان موجبة حقيقية كاذبة واذا

قوله واذا سلبته

قوله فالوجود
قوله ولذا وقع

قوله فعل محقق

قوله نحو كل

قوله وسلب العوارض

سلبته بذلك المعنى كان سالبة حقيقية صادقة وان كان بمعنى ان الاجتماع
الموجود في الذهن تحقيقا او فرضا بصير في الذهن كان موجبة ذهنية
كاذبة واذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة ذهنية صادقة فالوجود المعبر
في موجبة كل نوع منها معتبر في سالبته ايضا ولذا وقع التناقض بينهما
والوجود المعبر مع موضوع الخارجية هو الوجود الخارجي المحقق ولو
في احد الازمنة ومع موضوع الحقيقة هو الوجود الخارجي المقدّر الاعم
من المحقق ومن المفروض الغير المحقق ابدا ومع موضوع الذهنية هو
الوجود الذهني المحقق ولو في احد الازمنة او المفروض الغير المحقق
فيه ابدا والمراد من الفرد المفروض ما فرض وجوده حال كونه فردا
للعنوان فيدخل الحمار في مركوب السلطان في الحقيقة والذهنية لا
في الخارجية اذا الفعل الذي اعتبره الشيخ في عقد الوضع فعل محقق
في الواقع في الخارجية واعم منه ومن الفعل الفرضي في الحقيقة
والذهنية فالموجبات الكلّيات من الخارجية والحقيقة والذهنية كل
منها اعم من وجه من الاخرين لصدق الكل فيما كان الموضوع
موجودا في الخارج والذهن والمحمول ثابتا له في الوجودين نحو كل
انسان حيوان وكل اربعة زوج وصدق الخارجية بدونهما فيما انحصر
العنوان والحكم في الخارج في بعض افراده الممكنة نحو كل مركوب
السلطان فرس اذا انحصرا في الفرس وصدق الحقيقة بدونهما فيما
كان الموضوع مقدّرا محضا والمحمول من عوارض الوجود الخارجي
نحو كل عنقاء يطير وصدق الذهنية بدونهما فيما كان المحمول من
المعقولات الثانية نحو كل انسان ممكن وكذا بين نقائضها اعني السوالب
الجزئية الخارجية والحقيقة والذهنية لصدق الكل في سلب بعض
الانواع عن بعض وسلب العوارض عن غير موضوعاتها نحو بعض
الفرس ليس بانسان او ضاحك لا في الخارج ولا في ذهن من الازهان
وصدق الخارجية بدون الحقيقة في سلب عوارض الوجود الخارجي
عن الموضوع المعدوم في الخارج نحو بعض العنقاء ليس بصيرا في الخارج
وبدون الذهنية في سلب عوارض الوجود الذهني عن موضوعاتها

نحو بعض العنقاء ليس بممكن في الخارج وصدق الحقيقية بدون الخارجية في مثل بعض المركوب ليس بفرس وبدون الذهنية في مثل بعض العنقاء ليس بممكن في الخارج وصدق الذهنية بدونها في سلب عوارض الوجود الخارجي عن موضوعاتها نحو ليس بعض النار بحارة في الذهن واما الموجبات الجزئيات فالخارجية اخص مطلقا من الحقيقية وهو ظاهر ونقيضها بالعكس لما سبق وكل من الخارجية والحقيقة اعم من وجه من الذهنية لصدق الكل في نحو بعض الانسان حيوان وصدقهما بدون الذهنية في نحو بعض النار حارة وبالعكس في نحو بعض الانسان ممكن وكذا بين نقيضيهما اعني السالبتين الكليتين الخارجية والحقيقة وبين نقيضها اعني السالبة الكلية الذهنية ويظهر ذلك بالامثلة السابقة في بيان العموم من وجه بين السوالب الجزئية لصدقها سوالب كليات ايضا غير مثال المركوب (فصل في العدول والتحصيل) العملية مطلقا ان كان طرفاها وجوديين لفظا ومعنى تسمى محصلة نحو الانسان حيوان اوليس بفرس والافعدولة الموضوع او المحمول او الطرفين نحو اللاحى جماد والقرب لاعلم او اعمى وقد تخص المحصلة بالموجبة منها وتسمى السالبة بسيطة والفرق بين الموجبة المعدولة المحمول وبين السالبة البسيطة لفظي ومعنوي اما اللفظي فبان الغالب في العدول مثل لا وغير وفي السلب مثل ليس وبتقديم رابطة الايجاب على اداة السلب في المعدولة نحو زيد هو ليس بقاءم وتأخيرها في البسيطة نحو زيد ليس هو بقاءم وبهذا يفرق بين موجبة الشرطيات وسالبتها واما المعنوي فبان المعدولة حاكمة بوقوع ثبوت المحمول العدمي وهو ربط السلب والبسيطة حاكمة بلا وقوع المحمول الوجودي وهو سلب الربط وايضا السالبة البسيطة من كل نوع من الخارجية والحقيقة والذهنية اعم مطلقا من موجبة المعدولة المحمول لان صدق موجبة كل نوع يتوقف على تحقق الوجود المعبر مع موضوعه في الواقع بخلاف سالبته فيصدق السالبة البسيطة من الخارجية مع موجبتها المعدولة المحمول فيما وجد الموضوع في الخارج تحقيقا وانفك عنه المحمول فيه نحو كل انسان ليس بفرس

قوله وهو ظاهر

قوله ونقيضها

قوله وكذا بين

قوله ويظهر

قوله وبتقديم

قوله يتوقف

اولا فرس وبدونها فيما عداه سوله امكن الموضوع ولم يوجد في الخارج
تحقيقا نحو لاشئ من العناء بجسم في الخارج او لم يمكن نحو ليس شريك
البارى تعالى بصيرا في الخارج ومن الحقيقية مع موجبتها المعدولة فيما
امكن الموضوع وانفك عنه المحمول على تقدير وجوده في الخارج نحو
العناء او الفرس ليس بكاتب او لا كاتب في الخارج وبدونها فيما لم يمكن
كما في سلب العوارض الخارجية عن المحالات نحو لاشئ من الشريك
ببصير في الخارج ومن الذهنية الحقيقية مع موجبتها المعدولة فيما وجد
الموضوع بذاته في الذهن تحقيقا وتقديرا وانفك عنه المحمول فيه نحو
الاربعة ليست بفرد او لا فرد في الذهن وبدونها فيما لم يوجد في الذهن
بذاته بل بواسطة الفرض نحو لاشئ من المحالات ببصير في الذهن
او بموجود في نفسه ومن الذهنية الفرضية مع موجبتها المعدولة فيما وجد
الموضوع في الذهن بواسطة الفرض وانفك عنه المحمول فيه كما في هذا
المثال وبدونها فيما لم يوجد في الذهن اصلا نحو لاشئ من المعدوم المطلق
بمعلوم ولذا قالوا السالبة البسيطة والمعدولة المحمول متلازمان فيما وجد
الموضوع وكذا السالبة المعدولة المحمول اعم مطلقا من الموجبة المحصلة
ومتلازمة معها فيما وجد الموضوع نحو ليس الانسان لانا طقا والانسان
ناطق (تنبيه) قد يحكم بثبوت حكم السالبة لموضوعها كان يقال اجتماع
النقيضين هو ليس بصيرا بمعنى انه متصف بعدم البصر وسماها المتأخرون
موجبة سالبة المحمول وحكموا بانها مساوية للسالبة البسيطة واعم من
الموجبة المعدولة المحمولة حيث تصدق عند عدم الموضوع ايضا دون
المعدولة المحمول لكنها في التحقيق موجبة معدولة المحمولة من الذهنية
فيقتضى صدقها وجود الموضوع في الذهن حال اعتبار الحكم ان آنا فان
وان ساعة فساعة وان دائما فدائم وهكذا بخلاف السالبة الذهنية
وان توقف انعقاد الكل على وجود الموضوع في الذهن حال الحكم
(فصل) الحلية مطلقا لا بد لنسبتها الايجابية او السلبية من كيفية
الضرورة والا لضرورة والدوام واللا دوام والفعل والامكان
في نفس الامر وتلك الكيفية تسمى مادة القضية فان لم يبين في الحلية

قوله فيما وجد

قوله لاشئ

قوله لكنها

قوله انعقاد

كيفية النسبة تسمى مطابقة كالامثلة السابقة والافوجهة ومابه البيان
 من اللفظ الدال على الكيفية او حكم العقل بها مطابقين للمادة او غير
 مطابقين جهة وكذب الموجهة كما يكون بعدم مطابقة النسبة للواقع
 يكون بعدم مطابقة الجهة للمادة فالوجهة ان حكم فيها بضرورة النسبة
 التامة الحبرية مادام ذات الموضوع موجودا او معدوما في الخارج
 تحقيقا في الخارجية او تقديرا في الحقيقية او في الذهن في الذهنية تسمى
 ضرورية مطابقة نحو كل انسان حيوان او ليس بفرس بالضرورة مادام
 موجودا ولا شيء من الحالات ببصير في الخارج بالضرورة مادام معدوما
 فيه او بضرورتها مادام وصف الموضوع فتشروطة عامة اما بمعنى
 ان النسبة ضرورية بشرط الوصف ووقته وان لم يكن نفس ذلك الوصف
 ضروريا للذات في وقته نحو كل كاتب متحرك الاصابع او ليس بساكنها
 بالضرورة مادام كاتب اي بشرط الكتابة في ذلك الوقت او بمعنى انها
 ضرورية في وقت الوصف وان لم يكن للوصف مدخل في الضرورة
 نحو كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتبا فين المعنيين عموم من وجه
 اذ يتفارقان في هذين المثالين ويصدقان معا فيما كان العنوان الذي له
 مدخل في الضرورة ضروريا للذات في وقته نحو كل انسان حيوان وكل
 منحسف مظلم او بضرورتها في وقت معين عينه الحاكم من بين اوقات
 الموضوع فوقتية مطلقة او في وقت مالم يعينه وان كان متعينا في نفسه
 فتشروطة مطلقة نحو كل قر منحسف او ليس بمضئ بالضرورة وقت
 الحيلولة او في وقت ما من اوقاته او بدوامها مادام الذات فدائمة مطلقة
 كمثال الضرورية او مادام الوصف فعرفية عامة كمثال المشروطة
 او بفعليتها بمعنى خروجها الى الفعل ازلا وابد او في احد الازمنة ولو مرة
 فمطلقة عامة نحو كل حيوان متنفس بالفعل او بامكانها بمعنى سلب الضرورة
 الذاتية عن جانبها المخالف لها فممكنة عامة نحو كل انسان كاتب بالامكان
 العام وهذه الثمانية هي البسائط المشهورة واعم الجهات الامكان العام
 ثم الاطلاق العام ثم الدوام واخصها الضرورة لكن الضرورة الوصفية
 بكل من المعنيين اعم من وجه من الدوام الذاتي وان كان اخص مطلقا

قوله مادام

قوله بشرط الوصف

قوله فيما كان

قوله كل منحسف

قوله و بدوامها

قوله ازلا و ابد

قوله كل انسان

من الدوام الوصفى وكل من الضرورتين الوقيتين اعم من وجه من الدوامين
واما النسبة بين الضرورتين والدوامين فالضرورة بشرط الوصف اعم
من وجه من سائر الضرورات وما في جميع اوقات الذات من الضرورة
والدوام اخص مطلقا مما في بعضها كما ان ما في وقت مخصوص اخص
مطلقا مما في مطلق الوقت وقد تقيد بالادوام الذاتى المشروطة والعرفية
العامتان فتسميان مشروطة خاصة وعرفية خاصة نحو كل كاتب متحرك
الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاتباً لا دائماً بحسب الذات والوقتتان
المطلقتان والمنطقة العامة تسمى وقتية ومنتشرة ووجودية لادائمة نحو
كل قمر منخفض بالضرورة وقت الحيلولة او في وقت ما او بالفعل لادائماً
وقد تقيد المطلقة العامة والممكنة العامة باللاضرورة الذاتية في الجانب
الموافق فتسميان وجودية لاضرورية وبمكنة خاصة نحو كل حيوان
متنفس بالفعل او بالامكان العام لا بالضرورة الذاتية وكثيرا ما يكتفى
في الممكنة الخاصة بعبارة اخرى بان يقال كل حيوان متنفس بالامكان
الخاص لان المكان الخاص هو سلب الضرورة الذاتية عن طرفي
النسبة معا وهذه السبع مركبات من حكيمين بسيطين متوافقين في الموضوع
الحقيقى والمحمول والكمية من الكلية والجزئية متخالفين في الكيفية
من الايجاب والسلب لان الادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة
الى ممكنة عامة موافقتين للبسيطة المقيدة بهما في الموضوع والمحمول
والكمية ومخالفتين لها في الكيفية * واعلم ان ههنا موجهات اخر ربما
يحتاج اليها في ابواب التناقض والعكس والاختلاطات فان الحلية
ان حكم فيها بفعلية النسبة في وقت معين فتسمى مطلقة وقتية
او في وقت ما فمطلقة منتشرة او في بعض اوقات وصف الموضوع
فحينية مطلقة وان حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب
المخالف فتسمى حينية ممكنة او بسلب الضرورة في وقت معين عنه
فممكنة وقتية او في وقت ما فممكنة دائمة وهذه الست بسائط غير مشهورة
وقد تقيد الحينية المطلقة بالادوام الذاتى فتسمى حينية لادائمة وهذه
مركبة غير مشهورة ويمكن مركبات اخر اذ يمكن تقييد ما عدا الضرورية

قوله في الموضوع

قوله وماعدا
قوله اوالمنتشرة

قوله نحو

قوله بشرط

باللاضرورة الذاتية وماعدا الدائميتين باللاادوام الذاتي كما امكن تقييد
ماعدا المشروطة العامة باللاضرورة الوصفية وماعدا العامين باللاادوام
الوصفي وماعدا الوقتية او المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوقتية المعينة
او غير المعينة وان لم يعتبروا جميعها (تنبيه) الضرورة تطلق عندهم
على الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع وهي الوجوب الذاتي الذي
هو أن يكون ذات الموضوع وماهيته آبية عن انفكاك النسبة بحيث لو فرض
الانفكاك انقلبت الى ماهية اخرى فسلب الفردية واجب لذات الاربعة
والا انقلبت الى ماهية واحد من الافراد دون ثبوت الزوجية لها اذ لو فرض
انفكاك الزوجية لم يلزم الانقلاب بل غاية ما لزم ان لا تكون موجودة في شيء
من الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في احدهما مقتضى
ماهيتهما فالوجوب بهذا المعنى انما يتحقق في الايجاب المتوقف على وجود
الموضوع حيث يكون الموضوع واجب الوجود نحو الله تعالى عالم اوحى
بالضرورة بخلاف السلب الغير المتوقف عليه ولذا كان ضرورة سلب
الفرسية عن الانسان مثلا وجوبا ذاتيا اذ لا يكون فرسا بالضرورة سواء
وجد في الخارج او في الذهن او لم يوجد في شيء منهما ولم يكن ضرورة
ثبوت ذاتياته وسائر لوازمه وجوبا ذاتيا وتطلق على الضرورة بشرط
المحول الواقع نحو زيد قائم بالضرورة بشرط كونه قائما بالفعل او ليس
بقاعد بالضرورة بشرط ان لا يكون قاعدا بالفعل اذ الممكن بعد تحققه
بعلة الموجبة في وقت لا يمكن ان لا يقع في ذلك الوقت وان كان فعلا
اختياريا لا يجب ايقاعه على الفاعل في ذلك الوقت فهو بشرط ايقاعه
ضرورى في ذلك الوقت لا بدونه فالضرورة بشرط المحمول مساوية
للفعل فلمهم ضرورات ست الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع والضرورة
الذاتية اعني الضرورة في جميع اوقات الذات والضرورة الوصفية
والضرورة الوقتية المعينة والضرورة الوقتية الغير المعينة والضرورة
بشرط المحمول ومطلق الوجوب كمطلق الضرورة شامل لكل
والوجوب الذاتي مختص بالاولى والوجوب بالغير بماعداها فان سلب
عن الطرف المخالف الضرورة بمعنى الوجوب الذاتي فالامكان ذاتي

او مطلق الضرورة فالامكان وقوعى ويسمى امكانا بحسب نفس الامر
او الضرورة الذاتية فالامكان عامى او الضرورة الوصفية فالامكان
حينى او الضرورة الوقتية المعينة فالامكان وقتى او الضرورة فى وقت ما
فالامكان دوامى وكل منها اما امكان عام كما سبق واما خاص ان سلب
الضرورة المأخوذة فى مفهومه عن الطرفين ويسمى الخاص من العامى
امكانا خاصيا ومن الوقوعى امكانا استقباليا اذ لا يمكن سلب مطلق
الضرورة الشاملة للضرورة بشرط المحمول عن الطرفين الا بالنسبة
الى زمان الاستقبال كقيام زيد وعدم قيامه غدا وهو الامكان الصرف
الخالى عن جميع الضرورات بخلاف البواقى فان احدها قد يشتمل
على ضرورة ما واقلها الضرورة بشرط المحمول وقد يطلق الامكان
على سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقتية عن الطرفين وان وجدت
الضرورة بشرط المحمول فى احدهما ويسمى امكانا خاصا (فصل)
الشرطية ان حكم فيها بوجوب اتصال التالى للمقدم او انفصاله عنه
لعلاقة معلومة توجيه كعلية المقدم للتالى فى المتصلة او لنقيضه فى المنفصلة
او معلوليته لاحدهما او معلوليتهما لعلّة واحدة او بسلب ذلك الوجوب
سميت المتصلة لزومية نحو كلما كانت الشمس طالعة يلزم او يكون
النهار موجودا او لا يلزم ان يكون الليل موجودا والمنفصلة عنادية نحو
لا محالة اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا او ليس اما
ان يكون زوجا او منقسما بمتساويين وان حكم فيها باتفاق الاتصال
او الانفصال من غير علاقة مشعور بها او بسلب ذلك الاتفاق سميتا
اتفاقيتين نحو كلما كان الانسان ناطقا فالفرس صاهل واما ان يكون
الانسان موجودا واما ان يكون العنقاء موجودا فالمتصلة الاتفاقية بهذا
المعنى ما يحكم فيه باتفاق التالى للمقدم فى الصدق المحقق بالفعل او بسلب
ذلك الاتفاق ويسمى اتفاقية خاصة وقد يطلق على المعنى الاعم وهو
ما يحكم فيه باتفاق صدق التالى تحقيقا لصدق المقدم فرضا وان لم تصدق
فى نفسه او سلب ذلك الاتفاق وتسمى اتفاقية عامة كما فى قولنا كلما كان
الفرس كاتبا فالانسان ناطق ثم المنفصلة مطلقا ان كانت حاكمة

قوله وهو

قوله واقلها

قوله كعلية

قوله باتفاق

قوله في الصدق

بالانفصال في الصدق والكذب معا او بسلب ذلك الانفصال سميت منفصلة حقيقية كما سبق او في الصدق فقط او بسلبه سميت مانعة الجمع نحو اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا او في الكذب فقط او بسلبه سميت مانعة الخلو نحو اما ان يكون هذا الشيء لا حجرا ولا شجرا وقد يطلق الاخيرتان على المعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية بحذف قيد فقط عنها ويجرى جميع الاقسام الثلاثة في الحملية المرددة المحمول بل في مطلق التردد اذا التردد كما يكون بين القضايا كما في المنفصلات يكون بين المفردات المحمولة على شيء كما في الحملات المرددة المحمول وفي التقسيمات وغير المحمولة كما في سائر القيود والكل لا يخلو عن احدها في الاغلب وقد يكون كل من هذه المنفصلات ذات اجزاء ثلثة فصاعدا نحو العدد اما زائد او ناقص او مساو بخلاف المتصلات ثم الحكم في الشرطية مطلقا ان كان على جميع الازمان والاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وان كانت ممتنعة في نفسها فكلية اما موجبة وسورها في المتصلات نحو كلما ومهما ومتى وفي المنفصلات نحو دائما والبتة واما سالبة وسورها فيهما نحو ليس البتة ودائما ليس او على بعضها المطلق فجزئية اما موجبة وسورها فيهما نحو قد يكون واما سالبة وسورها فيهما نحو قد لا يكون او على بعضها المعين فشخصية نحو اذا حلت الشمس بنقطة الحمل في السنة الآتية كان كذا والافهملة كالمصدرة بلفظ ان واذا ولو بدون تعيين الوضع لانها للاهمال هناك فيجربى فيها المحصورات الاربع وما في حكمها ايضا لكن فيها باعتبار ازمان المحكوم عليه واوضاعه وفي الحملات باعتبار افراده وانما تصدق الموجبة الكلية من المتصلة فيما كان التالي مساويا للمقدم او اعم منه مطلقا ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما تبين كلي ومن مانعة الخلو فيما كان بين نقيضيهما تبين كلي والسالبة الجزئية من كل نوع منها تصدق في مادة لم تصدق فيها موجبة الكلية وانما تصدق السالبة الكلية من المتصلة فيما كان بينهما تبين كلي ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما مساواة ومن مانعة الخلو فيما كان بين نقيضيهما مساواة والموجبة الجزئية من كل نوع منها تصدق في المواد

قوله والكل

قوله كل من

قوله العدد اما

التي كذب فيها سالبة الكلية وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان اما
 حليتان كالامثلة المتقدمة او متصلتان نحو كلما ثبت انه كلما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود يلزم انه كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس
 طالعة او منفصلتان نحو كلما ثبت انه دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا
 او فردا يلزم انه دائما اما ان يكون منقسما بمتساويين او لا يكون
 او مختلفان فهذه ستة اقسام الا ان ادوات الاتصال والانفصال اخرجتهما
 عن حدة القضية بالفعل وهما ايضا اما صادقتان نحو كلما كان زيد انسانا
 كان حيوانا او كاذبتان نحو كلما كان زيد فرسا كان صاهلا او مختلفتان
 بان يكون المقدم كاذبا والتالي صادقا نحو كلما كان زيد فرسا كان حيوانا
 او بالعكس كعكس الاخير مستويا لكن الموجبة الكلية من المتصلة اللزومية
 لا تصدق في الرابع بل مختصة بالثلاثة الاول كما ان مطلق الاتفاقية الموجبة
 الكلية او الجزئية منها مختصة بالصادقتين او بتال صادق ومطلق
 الموجبة كلية كانت او جزئية عنادية كانت او اتفاقية من المنفصلة
 الحقيقية مختصة بالمختلفتين ومن مانعة الجمع مختصة بغير الصادقتين ومن
 مانعة اخلو بغير الكاذبتين وايضا طرفاها كطرفي المحصلة والمعدولة
 اما موجبتان كما سبق او سالبتان نحو كلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن
 النهار موجودا او مختلفتان نحو كلما كانت طالعة لم يكن الليل موجودا
 ولا عبرة في ايجاب الشرطية وسلبها بايجاب الاطراف وسلبها ايضا بل
 بوقوع الاتصال والانفصال ولا وقوعهما فالحكم بلزوم السلب ايجاب
 و بسلب اللزوم سلب وقد اشير الى الفرق اللفظي بتقديم اداة السلب
 على اداة الشرط في السالبة نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل
 موجود (تنبيه) كل حكمين لا يلزم من فرض اجتماعهما في الواقع محال
 فينهما لزوم جزئي على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع وجوده
 مع الاخر وان لم يجتمعا في الواقع اصلا كوجود الانسان ووجود العنقاء
 فلا يصدق هناك السالبة الكلية من اللزومية وان صدقت من الاتفاقية
 وكل حكمين لا يلزم من فرض انفكاك احدهما عن الاخر محال فليس
 بينهما لزوم كلي وان لم ينفك احدهما عن الاخر ابدا كناطقية الانسان

قوله لكن

قوله لا تصدق

قوله مختصة

قوله بغير

قوله بتقديم

قوله هو وضع

قوله فلا يصدق

قوله وكذا الكلام

قوله كلما تحقق

قوله فسفسطة

قوله وهو غير

قوله هو السالبة الجزئية

قوله هو الممكنة العامة

وناهية الحمار لجواز الانفكاك على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع وجوده بدون الآخر فلا تصدق هناك الموجبة الكلية من اللزومية وان صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام في العنادية الكلية والجزئية وما قال الكاتب من ان بين كل شيئين حتى النقيضين لزوما جزئيا يبرهان من الشكل الثالث بان يقال كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما وكما تحقق النقيضان تحقق الآخر فقد يكون اذا تحقق احدهما تحقق النقيض الآخر فسفسطة لان الاصغر والا كبر ان قيدا بقيد وحده فسدت المقدمة متان وان قيدا بقيد مع الآخر اوفى ضمن المجموع صحتا وصحت النتيجة لكن اللازم حينئذ قد يكون اذا تحقق احدهما تحقق الآخر تحقق الآخر مع وهو غير المطلوب وكذا اذا لم يقيد بقيد لان المقدمة متين حينئذ انما تصدقان اذا انصرف المطلق الى القيد الثاني فهما مقيدان به معنى والابطال انعكاس الموجبة الكلية اللزومية الى الموجبة الجزئية اللزومية وسيتضح (فصل في التناقض) وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته امتناع صدقهما معا وكذبهما معا ويشترط التناقض في الكل باتحاد القضيتين في المحكوم عليه الذكرى والمحكوم به وقيودها الملحوظة بأسرها واختلافهما في الكيف والجهة وفي المحصورات معهما باختلافهما في كمية المحكوم عليه لكذب الكليتين وصدق الجزئيتين معا فيما كان الموضوع او المقدم اعم نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان وبعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان ونحو كلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ودائما ليس اذا كانت مضيئة فالشمس طالعة وقد يكون اذا كانت مضيئة كانت طالعة وقد لا يكون فالتناقض للموجبة المخصوصة هو السالبة المخصوصة وبالعكس وللموجبة الكلية هو السالبة الجزئية وللسالبة الكلية هو الموجبة الجزئية واما بحسب الجهة فالتناقض للضرورة هو الممكنة العامة المخالف لها في الكيف وللدائمة هو المطلقة العامة وللمشروطة العامة هو الحينية الممكنة وللعرفية العامة هو الحينية المطلقة وللوقعية المطلقة هو الممكنة الوقعية وللمنتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة * واما نقائص المركبات فهو المفهوم

المردد بين نقيض جزئها فنقيض قولك كل كاتب متحرّك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً دائماً قولك اما بعض الكاتب ليس بمتحرّك الاصابع بالامكان الحقيّ واما بعض الكاتب متحرّك الاصابع بالدوام الذاتيّ ويسهل ذلك بعد تحقيق نقائص البسائط على ماسبق لكن التردد في نقائص المركبات الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد بمعنى ان كل فرد لا يخلو عن حكمي نقيضيهما على ان يكون حملية كلية مرددة المحمول بالنسبة الى نفس النقيضين القضيتين الكليتين على ان يكون منفصلة مانعة الخلو كما في نقائص المركبات الكلية لان تلك المنفصلة كاذبة مع الجزئية المركبة فيما كان المحمول ثابتاً لبعض الافراد دائماً مسلوباً عن البعض الآخر دائماً كما في بعض الجسم حيوان بالفعل دائماً وهو كاذب مع كذب قولنا اما لاشئ من الجسم بحيوان دائماً واما كل جسم حيوان دائماً بخلاف تلك الحملية المرددة المحمول اذ كل جسم لا يخلو عن دوام الحيوانية او دوام اللا حيوانية فهي صادقة مع كذب الاصل ونقيض كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية موافقه في ذلك النوع ومخالف له في الكيف والكم كما ان نقيض الشرطية موافق لها في الجنس من الاتصال والانفصال وفي النوع من اللزوم والعناد والاتفاق ومخالف له في الكيف والكم جميع ذلك بناء على ان نقيض كل شئ في الحقيقة رفعه وان اطلقوه مجازاً على ما يساوي النقيض الحقيقي ولذا جعلوا الاطلاق العام نقيضاً للدوام الذاتيّ مع ان نقيضه الحقيقي رفع الدوام وقد يطلق التناقض على اختلاف المفهومين المفردين عدولاً وتحصيلاً بحيث لا يصدقان معاً على شئ واحد ولا يرتفعان معاً عن موجود في طرف الثبوت وان جاز ارتفاعهما عن المعدوم فيه كالانسان واللائسان فيسمى كل منهما نقيضاً للآخر كما سبق في باب الكلّيات واما النقيضان بالمعنى الاول فلا يجتمعان ولا يرتفعان لاعتنا موضوع موجود ولا عن موضوع معدوم (فصل في العكس المستوي) وهو تبديل احد جزئي القضية بالآخر مع بقاء كيف الاصل وصدقه في جميع المواد وقد يطلق على اخص القضايا اللازمة للاصل الخاصة

قوله كافي
قوله وهو كاذب
قوله بخلاف

قوله وقد يطلق

بالتبديل ولا اعتبار لعكس المتصلات لعدم امتياز احد جزئيهما
 عن الآخر بالطبع ولا فائدة في عكس الاتفاقيات فالمعتبر المفيد ليس
 الا عكس الحملات والمتصلات اللزومية فالموجبة كلية كانت او جزئية
 لا تنعكس الى موجبة كلية لصدق الاصل بدونها فيما كان المحمول
 او التالى اعم نحو كل انسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة فالمسجد
 مضى ولا يصدق عكسهما الكلى بل الى موجبة جزئية فقط فمن
 الدائمتين والعامتين تنعكسان الى حينية مطلقة فاذا قلت كل انسان
 او بعضه حيوان باحدى الجهات الاربع من الضرورة والدوام مادام
 الذات او مادام الوصف ينعكس الكل الى قولنا بعض الحيوان انسان
 بالفعل حين هو حيوان ومن الخاصتين الى حينية لادائمة ومن الوقتيتين
 والوجوديتين والمطلقة العامة الى مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين
 على مذهب الشيخ في عقد الوضع والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها فمن
 الدائمتين الى دائمة كلية ومن العامتين الى عرفية عامة كلية ومن الخاصتين
 الى عرفية عامة كلية مقيدة باللادوام الذاتى فى البعض وهذه
 هى القضايا الست المنعكسة السوالب ولا عكس للبواقي التسع والسالبة
 الجزئية لا عكس لها الا فى الخاصتين تنعكس فيهما الى العرفية الخاصة
 الموافقة لهما فى الكيف والكم وانعكاس القضايا الى عكوسها عكسا
 مستويا او عكس نقيض ثابت بالخلف وهو أن يضم نقيض العكس
 الى الاصل لينتظم قياس منتج لمنافى الاصل وعدم انعكاسها رأسا او الى
 ما هو اخص من عكوسها ثابت بالتخلف فى بعض المواد * فان قلت
 فلا عكس للموجبة المتصلة ايضا لصدق الاصل بدون العكس فى قولنا
 كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما نعم على تقدير كون تحقق احدهما
 مع الآخر يصدق عكسه الجزئى لكن ذلك التقدير من الاوضاع المتتعة
 الاجتماع مع ذلك المقدم الممكن * قلت لما كان تالى الاصل مقيدا بقيد مع
 الآخر او فى ضمن المجموع كما عرفت كان ذلك التقدير من اجزاء
 المقدم المحال لامن الاوضاع المتتعة الاجتماع مع المقدم الممكن فلا
 اشكال (فائدة) لما كان مطلق العكس مستويا كان او عكس نقيض

قوله على مذهب

قوله كان ذلك

لازما للاصل فتى انعكس الاعم من بين هذه القضايا انعكس الاخص
 منها ايضا ومهما لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم (فصل)
 في عكس النقيض هو عند القدماء جعل نقيض المحكوم به محكوما عليه
 ونقيض المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق والكيف وحكم
 الموجبات من الحملات والشرطيات ههنا حكم السوالب في العكس
 المستوى وبالعكس فالموجبة الكلية تنعكس الى نفسها فتقولك كل انسان
 حيوان ينعكس الى قولنا كل لحيوان هو لا انسان ولا عكس للموجبة
 الجزئية الا في الخاصتين تنعكس فيهما الى عرفية عامة جزئية والسالبة
 كلية كانت او جزئية تنعكس الى سالبة جزئية على التفصيل المذكور
 وعند المتأخرين هو جعل نقيض المحكوم به محكوما عليه وعين المحكوم
 عليه محكوما به مع بقاء الصدق دون الكيف حتى تكون عكس قولك
 كل انسان حيوان قولك لاشئ من اللاحيان بانسان وحكم الموجبات
 ههنا ايضا حكم السوالب في العكس المستوى لكن بدون العكس
 فالموجبات منعكسة الى ما انعكست اليه بالعكس المستوى واما السوالب
 فكلية كانت او جزئية تنعكس الى موجبة جزئية فمن الخاصتين الى
 حنية لادائمة ومن الوقتيتين والوجوديتين الى مطلقة عامة
 والشرطية الموجبة الكلية تنعكس الى سالبة كلية ولا عكس
 للبواقى من الحملات والشرطيات (الباب الرابع في صورة الادلة
 والحجج) الدليل قول مؤلف من قضيتين فصاعدا يكتسب من
 التصديق به التصديق بقضية اخرى ولو في الادعاء ظاهرا سواء كان له
 استلزام كلى لتلك القضية بالذات او بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة
 او لم يكن وسواء اكتسب منه اليقين كما في البراهين او الظن كما في الامارات
 او غيرها كما في السفسطة وتلك القضية المكتسبة تسمى مطلوبا ومدعى
 ونتيجة له وقد تطلق النتيجة على اخص القضايا اللازمة له والقضية
 التى يتوقف صحتها على صدقها تسمى مقدمة له سواء كانت جزءا
 منه كالصغرى والكبرى او خارجة عنه كالمقدمة الاجنبية او الغريبة
 وكالحكم الضمنى بايجاب الصغرى الشكل الاول وكلية كبراه ونحوها

قوله وبالعكس

قوله على التفصيل

قوله والشرطية

قوله ولا عكس

قوله ولو في الادعاء

قوله وقد تطلق

قوله اويشار

وقد تخص المقدمة بالقضايا الاجزاء وقد تطوى بعضها لظهورها اويشار اليها بلفظ وصحة الدليل مشروطة بصحة مادته وصورته اما صحة الصورة فبان تكون مستجمعة لشرائط تذكرها بعد واما صحة المسألة فبان تكون صادقة ومناسبة للمطلوب بحيث ينتقل من العلم بها مع الصورة الصحيحة الى العلم بالمطلوب فلا يصح المسألة الغير المرتبطة كزوجية الاربعة بالنسبة الى حدوث العالم ولا المسألة التي لا يمكن ان تعلم بالعلم المناسب للمطلب كالمقدمة الظنية في البرهان اذ لا يكتسب اليقين الا من اليقين ولا المسألة التي لا تعلم قبل المطلوب سواء علمت معه كالمسألة التي

قوله في الاستدلال

تدور عليه دورا معيا كافي الاستدلال باحد المتضايين على الآخر او علمت بعده كمادة الادلة المشتملة على المصادرة بلا دور باطل

قوله كمادة

او لم يعلم اصلا كمادة الادلة التي تدور عليه دورا باطلا اذ العلم الكاسب علة يجب تقدمها على المعلول المكتسب فالدليل اربعة اقسام قسم مستلزم للنتيجة بالذات وهو القياس وسيجيء تفصيله وقسم مستلزم بواسطة صدق المقدمة الاجنبية هي مقدمة خارجة عن الدليل غير لازمة لاحدى القضايا المأخوذة فيه في كل مادة كما في قياس المساواة كقولنا الدرّة في الحلقة والحقة في البيت فالدرّة في البيت بواسطة

قوله في الظروف

صدق ان ظرف ظرف ظرف في الظروف الخارجية وكما في الادلة المنتجة لنتيجة غير موافقة للمطلوب في الاطراف كقولنا كل انسان جسم لانه حيوان وكل حيوان حساس فانه انما يستلزم المدعى بواسطة صدق قولنا وكل حساس جسم وقد تكذب تلك المقدمة المشتملة على الاكبر كما اذا سبق هذا الدليل لدعوى ان كل انسان رومى كما تكذب

قوله هي مقدمة

في قياس المساواة في نحو اجتماع النقيضين في الذهن والذهن في الخارج وقسم مستلزم بواسطة المقدمة الغريبة هي مقدمة خارجة عن الدليل لازمة في كل مادة لاحدى القضايا المأخوذة فيه غير موافقة لها في الاطراف وهو الادلة المستلزمة بواسطة عكس النقيض نحو كل انسان جسم لانه حيوان وكل لا جسم هو لا حيوان فانه انما

قوله وقسم

يستلزمه بواسطة عكس نقيض الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وقسم

غير مستلزم كليا وان استلزم العلم به الظن بالنتيجة بناء على ان حصول
الظن بالشيء من الشيء لا يتوقف على الاستلزام الكلي بينهما كما في
الظن بالمطر عند استقبال السحاب المظلم مع التخلف كثيرا ومن هذا
القسم الاستقراء الناقص وهو الاستدلال على الحكم الكلي بتتبع اكثر
جزئياته كقولك كل حيوان غير التمساح يحررك فكذلك الاسفل عند المضغ
لان الانسان كذلك والفرس وغيرها مما رأينا من الحيوانات كذلك
ومنه التمثيل المسمى عند الفقهاء قياسا وهو اثبات حكم في شيء لوجوده
في مثله بعلة الجامع بينهما كقولنا العالم كاليث في التأليف والبيت
حادث فالعالم حادث واثبتوا علة الجامع اما بالدوران هو ترتب الشيء
على ماله صلوح العلية وجودا وعدما ويسمى الشيء الاول دائرة
والثاني مدارا كأن يقال علة الحدوث هو التأليف لانه يدور عليه
وجودا كما في البيت وعدما كما في الواجب تعالى واما بالترديد كأن يقال
علة الحدوث اما التأليف او الامكان والثاني باطل لصفات الواجب
تعالى فتعين الاول فظهر أن الاستلزام الكلي من مقدمات البرهان
دون الامارة * واعلم ان نتيجة الدليل تابعة لآخرس مقدماته بالمعنى
الاعم كيف وكما وعلمنا (فصل) القياس دليل يستلزم النتيجة لذاته
والمراد من الاستلزام الذاتي ان لا يكون بواسطة مقدمة اجنبية
او غريبة وان كان بواسطة اخرى كالعكس المستوي في الاشكال
الغير البينة الانتاج فالقياس ان اشتمل على مادة النتيجة وصورتها
معا او صورة نقيضها يسمى قياسا استثنائيا والمشتمل على صورتها
مستقيما كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير فهو
حادث وعلى صورة نقيضها غير مستقيم كقولنا لو لم يكن حادثا
لم يكن متغيرا لكنه متغير فيكون حادثا والمقدمة التي ربما تصدر
بكلمة لكن مقدمة استثنائية مطلقا وواضحة في المستقيم ورافعة
في غير المستقيم والمقدمة الاخرى شرطية وان اشتمل على مادتها
فقط يسمى اقترانيا كقولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث
فالعالم حادث والمحكوم عليه في المطلوب حدثا اصغر والمحكوم به

قوله كيف وكما
قوله يستلزم

قوله ربما

قوله والمقدمة

حدا كبر والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى والتي فيها الاكبر كبرى
والجزء المتكرر المشترك بين الصغرى والكبرى حدا اوسط لتوسطه
بين طرفي المطلوب في الشكل الاول المعيار للنواقى او لتوسطه بين العقل
والنتيجة ولذا يطرح عند اخذها والهيئة الحاصلة من اقتران الحد الاوسط
بالآخرين حملا او وضعاً يسمى شكلا ومن اقتران الصغرى بالكبرى
كيفا او كما ضربا وقد يطلق الصغرى على المقدمة الاولى والكبرى على
ما بعدها وان لم تشملا على الاصغر والاكبر (فصل) القياس الاستثنائي
مطلقا لا يتركب من حليتين بل من حملية وشرطية او من شرطيتين وهو
بجميع اقسامه بين الانتاج وشرط انتاجه كون المقدمة الشرطية موجبة
لزومية او عنادية وكون احدى مقدمتيه كلية باعتبار الزمان والايضا
ان لم يتحد حكمهما في الوقت والوضع والافتيقار بدون كلية شئ منهما
كقول المنجم اذا اقترن السعدان في هذه السنة مع طلوع نجم كذا
يكون سلطان الاسلام غالبا لكنه اقترنا في هذه السنة مع طلوعه
فيكون غالبا ان شاء الله تعالى فان كان الشرطية فيه متصلة فاستثناء
عين المقدم ينتج عين التالي دون العكس واستثناء نقيض التالي ينتج
نقيض المقدم دون العكس وقد تقدم مثالهما المؤلف من شرطية
وحملية واما المؤلف من الشرطيتين فكقولنا كلما ثبت انه كلما لم يكن
حادثا لم يكن متغيرا يثبت انه كلما كان متغيرا كان حادثا لكن ثبت
الشرطية الواقعة مقدما فيثبت الواقعة تاليا ولكن لم يثبت الواقعة
تاليا فلا يثبت الواقعة مقدما وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء
عين اى الجزئين ينتج نقيض الآخر كما نعة الجمع نحو هذا الشئ
اما حجر او شجر لكنه حجر فليس بشجر او لكنه شجر فليس بحجر
واستثناء نقيض ايهما ينتج عين الآخر كما نعة الخلو نحو هذا اما
لا حجر ولا شجر لكنه حجر فيكون لا شجرا او لكنه شجر فيكون لا حجرا
(فصل) الاقتراني ان تركب من حمليات صرفة يسمى اقترانيا
حمليا كما تقدم والا فشرطيا سواء تركب من متصلتين نحو كلما كان
العالم متغيرا كان ممكنا غير لازم لذات الواجب تعالى وكلما كان

قوله ولذا

قوله وان لم تشملا
قوله القياس

قوله كلية
قوله ان لم يتحد

قوله لكن ثبت

قوله كان ممكنا غير لازم

ممكنا كذلك كان حادثا ينتج انه كلما كان متغيرا كان حادثا او من منفصلتين نحو الشيء اما ان يكون واجبا بالذات او لا يكون والثاني اما ان يكون ممكنا بالذات او ممتعا بالذات ينتج ان الشيء اما ان يكون واجبا بالذات او ممكنا بالذات او ممتعا بالذات او من متصلة وحالية نحو كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا غير لازم وكل ممكن غير لازم فهو حادث ينتج انه كلما كان متغيرا كان حادثا او من منفصلة وحالية نحو الموجود اما واجب بالذات او مالا يقتضى ذاته شيئا من الوجود والعدم وكل ما لا يقتضيه فهو ممكن ينتج ان الموجود اما واجب بالذات او ممكن او من متصلة ومنفصلة نحو كلما لم يكن الشيء واجبا بالذات كان ذاته غير مقتضى للوجود ومالا يقتضى ذاته الوجود اما ممكن او ممتنع ينتج انه كلما لم يكن الشيء واجبا بالذات فهو اما ممكن او ممتنع فالاقتراني الشرطي خمسة اقسام وكل من الاقتراني الحملّي والشرطي ان كان الحد الاوسط فيه محكوما به او عليه في الصغرى سواء لنفس الصغرى او لاحد طرفيها فهو اقتراني متعارف كالامثلة المذكورة وان لم يكن كذلك بل من متعلقات احدها فغير متعارف اما الحملّي فكقولنا الدرّة في الصدف وكل صدف جسم فالدرّة في الجسم واما الشرطي فكقولهم كلما كانت الارض ثقيلة مطلقة كانت في مركز العالم ومركز العالم وسط الافلاك ينتج لذاته انها كلما كانت ثقيلة مطلقة كانت في وسط الافلاك ويتألف من الاشكال الاربعة بشروطها كالمتعارف * واعلم ان غير المتعارف ان اتحد فيه محمول الصغرى والكبرى فله نتيجتان احديهما باثبات كلا المحمولين فيها وهي لازمة له لذاته والاخرى باسقاط احد المحمولين فيها وهي الصادقة فيما صدقت المقدّمة الاجنبية لافها كذبت فذلك القياس بالنسبة الى النتيجة الثانية يسمى قياس المساواة واما بالنسبة الى النتيجة الاولى فندرج في القياس المستلزم لذاته كالذي اختلف فيه المحمولان فقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة قياس غير متعارف مستلزم لذاته ان الواحد نصف نصف الاربعة وقياس مساواة بالنسبة الى نتيجة ان الواحد نصف الاربعة لكنه غير منتج له

قوله سواء لنفس

قوله ويتألف

قوله لا بطريق

قوله محكوما به

قوله فشرط

لكذب المقدمة الاجنبية القائلة بان نصف النصف لانه ربع وكذا
خروج التمثيل عن حد القياس انما هو بالنسبة الى النتيجة الغير المشتملة
على اداة التشبيه لا بالنسبة الى النتيجة المشتملة عليها فقولنا النبيذ كالخمر
والخمر حرام قياس غير متعارف مستلزم لذاته ان النبيذ كالخمر حرام وتمثيل
بالنسبة الى دعوى ان النبيذ حرام (فائدة) للقياس اطلاق آخر على غير
المستلزم لذاته كقياس المساواة وعلى المستلزم لذاته لا بطريق النظر
والا كتساب كما في القياسات الخفية للبديهيات كما ستأتى (فصل) القياس
الاقترااني المتعارف حمليا كان او شرطيا ان كان الحد الاوسط فيه محكوما به
في الصغرى ومحكوما عليه في الكبرى فهو الشكل الاول او بالعكس فهو
الشكل الرابع او محكوما به فيهما فهو الشكل الثاني او محكوما عليه فيهما فهو
الشكل الثالث والشكل الاول منها لكونه على نظم طبيعي بين الانتاج
والبواقى نظرية ثابتة بالخلف والعكس اما الخلف فهو ابطال صدق الشكل
النظري بدون نتيجته بضم نقيض النتيجة الى احدى مقدمتيه لينتظم قياس
معلوم الانتاج لما ينافي المقدمة الاخرى ويلزم اجتماع النقيضين واما العكس
فهو اثبات لزوم النتيجة له بضم احدى مقدمتيه الى عكس الاخرى مستويا
او احد العكس الى الآخر لينتظم قياس معلوم الانتاج لتلك النتيجة او لما
ينعكس اليها او بعكس الترتيب بان يجعل الصغرى كبرى وبالعكس لينتظم
ذلك واحد العكسين او كلاهما هو معنى ارتداد شكل الى شكل آخر ولكل
من الاشكال الاربعة شروط * اما الشكل الاول فشرط انتاجه كيفا الحجاب
الصغرى وكما كلية الكبرى لاختلاف النتائج ايجابا وسلبا عند عدم احدهما
فضروره الناتجة للمحصورات الاربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف
النتائج * الضرب الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وقد
تقدم مثاله من الحملى والشرطى * الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة
كلية نحو كل مخلوق صادر عن الواجب تعالى بالاختيار ولاشئ من الصادر
بالاختيار بقديم ينتج انه لاشئ من المخلوق بقديم ونحو كلما كان
صادرا بالاختيار كان حادثا وليس البتة اذا كان حادثا كان قديما ينتج
انه ليس البتة اذا كان صادرا بالاختيار كان قديما * الثالث من موجبتين

والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كمثل الضرب الاول اذا جعل
 الصغرى موجبة جزئية * الرابع من المختلفتين فى الكيف والكم والكبرى
 سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كمثل الضرب الثانى اذا جعل الصغرى
 موجبة جزئية * واما الشكل الثانى فشرط انتاجه اختلاف مقدّمته
 فى الكيف وكلية الكبرى لاختلاف النتائج عند فقد احدها ايضا فضروره
 الناتجة للسالبين فقط اربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج
 والصغرى * الاول من كليتين والصغرى موجبة نحو كل جسم مؤلف
 ولا شئ من القديم بمؤلف فلا شئ من الجسم بقديم * الثانى من كليتين
 والصغرى سالبة نحو لا شئ من الجسم ببسيط وكل قديم ببسيط فلا شئ
 من الجسم بقديم ينتجان سالبة كلية بالخلف وبمعكس المقدّمة السالبة
 وحدها فى الاول ومع عكس الترتيب والنتيجة فى الثانى * الثالث من المختلفتين
 كيف وكما والصغرى موجبة جزئية كمثل الضرب الاول ايضا * الرابع
 منهما والصغرى سالبة جزئية كمثل الضرب الثانى ينتجان سالبة جزئية
 بالخلف وبمعكس الكبرى فى الاول * واما الشكل الثالث فشرط انتاجه
 ايجاب الصغرى وكلية احدى مقدّمته للاختلاف بدون احدها
 ايضا فضروره الناتجة للجزئيتين فقط ستة مرتبة على وفق ترتيب
 شرف النتائج والكبرى مع شرف انفسها * الاول من موجبتين كليتين
 نحو كل مؤلف جسم وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث ينتج
 موجبة جزئية لاكمالية لجواز كون الاصغر فيه اعم من الكبرى * الثانى
 من كليتين والكبرى سالبة نحو كل مؤلف جسم ولا شئ من المؤلف
 بقديم فبعض الجسم ليس بقديم ينتج سالبة جزئية لاكمالية لما تقدّم
 * الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية * الرابع
 من المختلفتين كيف وكما والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية وانتاج
 هذه الاربعة ثابت بالخلف وبمعكس الصغرى * الخامس من موجبتين
 والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالخلف وبمعكس الكبرى مع
 عكس الترتيب والنتيجة * السادس من المختلفتين كيف وكما والكبرى
 سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بالخلف فقط * واما الشكل الرابع

قوله لجواز

قوله لما تقدم

قوله لما تقدم

فشرط انتاجه ايجاب مقدّمته مع كلية الصغرى او اختلافهما كيفامع
كلية احديهما للاختلاف فرض وبه الناتجة لما عدا الموجبة الكلية
ثمانية * الاول من موجبتين كليتين نحو كل مؤلف حادث وكل جسم
مؤلف فبعض الحادث جسم ينتج موجبة جزئية لأكلية لما تقدم
* الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية * الثالث من
كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية وانتاج هذه الثلاثة ثابت بعكس
الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما ينعكس الى النتيجة * الرابع
من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية بعكس كل من الصغرى
والكبرى ليرتد الى الشكل الاول * الخامس من المختلفتين كيفاو كما والكبرى
سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس كل منهما ايضا * السادس منهما
والصغرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل
الثاني * السابع منهما والصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس
الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث * الثامن منهما والصغرى سالبة كلية
ينتج سالبة جزئية بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما ينعكس
الى النتيجة ويمكن بيان الخمسة الاول بالخلف وقد حصر القدماء ضروره
الناتجة فيها ذهولا عن انعكاس السالبة الجزئية الى نفسها في الخاصتين
لكن في الاقيسة الاقترانية الشرطية منحصرة فيها وفاقا (فصل)
في المختلطات الشكل الاول والثالث شرطهما بحسب الجهة فعلية
الصغرى بان لا تكون ممكنة بل مطلقة عامة او اخص منها واما نتيجتهما
فان لم يكن الكبرى احدى الوصفيات الاربع هي المشروطتان والعرفيتان
بل غيرها فالنتيجة فيهما كالكبرى في الجهة من غير فرق وان كانت
احديهما فهي في الشكل الاول كالصغرى وفي الشكل الثالث كعكس
الصغرى محذوفان عنهما قيد اللادوام واللاضرورية والضرورة المخصوصة
بالصغرى فالباقي جهة النتيجة ان لم يوجد في الكبرى قيد اللادوام
والا فيضم اليه لادوام الكبرى فالجميع جهة نتيجتهما فنتيجة المؤلف
من المشروطتين مشروطة في الشكل الاول وحينية مطلقة في الشكل
الثالث ومن الصغرى المشروطة والكبرى العرفية عرفية في الاول وحينية

قوله محذوف
قوله ان لم يوجد

مطلقة في الثالث ايضا ومن الصغرى المطلقة العامة والكبرى المشروطة
الخاصة وجودية لادائمة فيهما * واعلم ان الباقي بعد حذف الضرورة
المخصوصة من الضرورة الذاتية دوام ذاتي ومن الضرورة الوصفية
دوام وصفي ومن الضرورة الوقتية اطلاق وقتي ومن الضرورة المنتشرة
اطلاق منتشر والباقي بعد حذف اللادوام واللاضرورة الذاتيين
جهة البسيطة المقيدة بهما * الشكل الثاني شرط انتاجه بحسب الجهة
امر ان كل منهما احد الامرين الاول صدق الدوام الذاتي على
صغراه بان تكون ضرورية او دائمة مطلقتين او كون كبراه من القضايا
الست المنعكسة السوالب وهي الدائمتان والعامتان والخاصتان الثاني ان
لا يستعمل الممكنة فيه الا مع الضرورية المطلقة او مع الكبرى احدى
المشروطتين العامة والخاصة واما نتيجته فدائمة مطلقة ان صدق
الدوام الذاتي على احدى مقدمتيه والا فكالصغرى محذوفا عنها
قيد اللاوام واللاضرورة والضرورة مطلقا سواء كانت مخصوصة
بالصغرى او مشتركة بينها وبين الكبرى وسواء كانت وصفية
او وقتية او منتشرة * الشكل الرابع شرطه بحسب الجهة امور خمسة
احدها فعلية المقدمات وثانيها كون السالبة المستعملة فيه منعكسة
وثالثها صدق الدوام الذاتي على صغرى الضرب الثالث والعرفي العام
على كبراه ورابعها كون كبرى الضرب السادس من القضايا المنعكسة
وخامسها كون صغرى الضرب الثامن من احدى الخاصتين وكبراه
مما يصدق عليه العرف العام واما النتيجة فهي في الضربين الاولين
كعكس الصغرى ان صدق الدوام الذاتي على صغراها او كان
القياس من الست المنعكسة السوالب والا فمطلقة عامة وفي الضرب
الثالث دائمة مطلقة ان صدق الدوام الذاتي على احدى مقدمتيه
والا فكعكس الصغرى وفي الضرب الرابع والخامس دائمة ان صدق
الدوام الذاتي على كبراهما والا فكعكس الصغرى محذوفا عنه
اللاودوام وفي الضرب السادس كنتيجة الشكل الثاني الحاصل
بعد عكس الصغرى وفي السابع كنتيجة الشكل الثالث الحاصل بعد

قوله سواء

عكس الكبرى وفي الثامن كعكس نتيجة الشكل الاول الحاصل بعد عكس الترتيب كما عرفت (فصل) في الاقترانيات الشرطية وقد عرفت انها خمسة اقسام القسم الاول ما يتركب من متصلتين وهو ثلاثة انواع لان الحدة الاوسط اما ان يكون جزءا تاما من كل منهما اى مقدما بكماله او تاليا بكماله في كل منهما واما ان يكون جزءا ناقصا من كل منهما بان يكون محكوما عليه او به في المقدم او التالى واما ان يكون جزءا تاما من احديهما وناقصا من الاخرى بان يكون احد طرفي احديهما شرطية متصلة او منفصلة النوع الاول وهو المطبوع منها ينتج من الاشكال الاربعة متصلة على قياس الحملات من غير فرق في شرائط كل شكل وعدد ضروبه الا الثلاثة الاخيرة من ضروب الشكل الرابع وفي تبعية نتيجة كل ضرب لآخر مقدّمته في الكيف والكم والجهة من اللزوم ان تتركب من اللزوميتين او الاتفاق ان تتركب من الاتفاقيتين او المختلفتين وفي خصوص الاتفاق وعمومه الا في صورتين احديهما ان يكون الاتفاقية العامة كبرى في الشكل الثانى وثانيتهما ان يكون الاتفاقية العامة صغرى المنتج للسلب من ضروب الشكل الرابع فان النتيجة فيهما سالبة اتفاقية خاصة لكن ان تتركب من المختلفتين فيشترط لانتاجه كلية اللزومية مطلقا فان ما له الى القياس الاستثنائى المشروط بها كما يأتى فان كان من الضروب الناتجة للسلب فيشترط معها ان يكون الموجبة من المقدّمين لزومية وان يكون الاوسط تاليا في اللزومية وان كان من الضروب الناتجة للايجاب فيشترط معها امران احدهما ان يكون الاوسط مقدما في اللزومية وثانيهما احد الامرين هو اما ان يكون الاتفاقية خاصة او عامة وقعت صغرى الشكل الاول او كبرى الشكل الثالث هذا قيل المؤلف من الاتفاقيتين او المختلفتين لا يفيد الغرض من الترتيب وهو العلم بالنتيجة اذ النتيجة فيه معلومة قبل الترتيب فلا تكون قياسا والجواب عنه بان المعتبر في القياسية هو الاستلزام الذاتى لا الافادة فاسد لان الترتيب المذكور ليس بنظر والنظر معتبر في مفهوم مطلق الدليل فضلا عن القياس

قوله فان كان

قوله وقعت

والحق انه لا افادة في غير المؤلف من اللزوميتين الا المؤلف من
الاتفاقيتين الخاصتين الناتج للسلب فانه مفيد في كل شكل مع ان المؤلف
من الاتفاقيتين العامتين غير منعقد في الشكل الثاني وعقيم في الرابع كما
حقق في موضعه واما ما اورده الشيخ من الشك على المؤلف من
اللزوميتين من الشكل الاول بان قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا
وكما كان عددا كان زوجا صادق مع كذب النتيجة فمدفوع بمثل ما قد منا
من ان الاوسط مقيد بقيد في ضمن الفردية فحينئذ كذبت الكبرى لا بما
اشار اليه في الشفاء من ان الصغرى كاذبة بحسب نفس الامر صادقة
الزاما لانها صادقة تحقيقا والزاما ولا بما قيل ان حملت الكبرى على
اللزومية كذبت كلية لان الفردية من اوضاع العددية فلا يلزم الزوجية
على هذا الوضع وان حملت على الاتفاقية انتفى شرط الانتاج من كون
الاوسط مقدما ما في اللزومية كما تقدم لان مقدم الكبرى عددية الاثنان
لا مطلق العددية ليكون الفردية من اوضاعها الممكنة الاجتماع
معها النوع الثاني ينعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار الاجزاء
الناقصة للطرفين فله اصناف اربعة لان انعقاد تلك الاشكال
اما بين مقدمي المقدماتين او بين التالين او بين مقدم الصغرى وتالي
الكبرى او بالعكس ونتيجة الكل متصلة جزئية مقدمة منها متصلة مؤلفة
من الطرف الغير المشترك للصغرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين
وتاليها متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشترك للكبرى ومن نتيجة
التأليف بشرط ان يكون وضع الطرفين الغير المتشاركين في النتيجة
كوضعهما في القياس من كونهما مقدما او تاليا كقولنا كلما كان كل
انسان حيوانا كان كل رومى جسما وكلما كان كل جسم متغيرا كان
بعض الموجود حادئا ينتج انه قد يكون اذا صدق قولنا كلما كان كل
انسان حيوانا كان كل رومى متغيرا يصدق قولنا اذا كان كل رومى
متغيرا كان بعض الموجود حادئا وهذه النتيجة لا تتوقف على اشمال
الشكل المنعقد على شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية
والجهة لكن المشتمل مشروط بكون المتصلة المشاركة للتالي

قوله لانها

من المقدّمتين موجبة فالمشاركة بين التالين مشروطة بإيجاب
المقدّمتين وبين المقدّم والتالى بإيجاب احديهما وبين المقدّمتين غير
مشروطة بإيجاب شئ وغير المشتمل من الصنف الاول مشروطة
بامر ين احدهما كلية احدى المتصلتين وثانيهما بعد رعاية القوى
الآتية ان يكون احد المتشاركين بنفسه او بالكلية المفروضة مع
نتيجة التأليف او كلية عكسها المفروضتين منتجا لمقدّم تلك المتصلة
الكلية ومن الصنف الثانى مشروطة بكون نتيجة التأليف مع احد
المشاركين منتجة للمشاركة الآخر اذا اتفقت المتصلتان في الكيف
ومع احد طرفي الموجبة منهما منتجة لتالى السالبة اذا اختلفا ومن
الصنفين الاخيرين مشروط باحد هذين الاستنتاجين في الصنفين
الاولين الا ان الصنف الرابع ينتج تلك المتصلة كلية فيما اذا كانت
المتصلتان موجبتين كليتين وكان تالى الصغرى بنفسه او بكليته مع
نتيجة التأليف او عكسها الكلى منتجا لمقدّم الكبرى كما في المثال
المذكور اذا فرض مقدّم الكبرى محلية جزئية (فوائد نافعة) فيما
قبل وبعد منها ان جزئية مقدّم المتصلة الكلية موجبة كانت او سالبة
في قوّة كليه فتى صدقت ومقدّمها جزئى صدقت ومقدّمها كلى
ومنها ان كلية مقدّم المتصلة الجزئية الموجبة او السالبة في قوّة جزئية
ومنها ان جزئية تالى السالبة الكلية او الجزئية في قوّة كلية ومنها ان
كلية تالى الموجبة الكلية او الجزئية في قوّة جزئية (النوع الثالث)
له ثمانية اصناف لان الشرطية التى هى احد جزئى المتصلتين
اما متصلة او منفصلة مقدّم الصغرى او الكبرى او تالى احديهما
وينعقد بين المتشاركين في كل صنف الاشكال الاربعة بضروبها والنتيجة
في الكل متصلة احد طرفيها متصلة او منفصلة كقولنا كلما كان العالم ممكنا
فكلما تعدد دالاله يلزم امكان التمانع بينهما وكما امكن التمانع يلزم امكان
اجتماع التقيضين ينتج انه كلما كان العالم ممكنا فكلما تعدد دالاله يلزم امكان
اجتماع التقيضين وهذا النوع كالقياس المؤلف من المحلية والمتصلة في
شرائط الانتاج وعدد الضروب في كل صنف وستعرفها (القسم الثانى)

قوله اذا فرض

ما يتركب من منفصلتين وله ايضا ثلاثة انواع النوع الاول ما يكون اشتراك مقدمتين في جزء تام من كل منهما وله ستة اصناف لانه مؤلف من حقيقتين او من حقيقة مع مانعة الجمع او مع مانعة الخلو او مانعتي الجمع او مانعتي الخلو او مانعة الجمع مع مانعة الخلو ولا يتميز الاشكال الاربعة في المؤلف من المتجانسين منها بالطبع بل بالوضع فقط ويشترط في انتاج الكل ايجاب احدى المقدمتين وكلية احديهما ومنافاة السالبة للموجبة المستعلمتين فيه بان لا يصدق نوع تلك السالبة في مادة تلك الموجبة ولذا ينتج سالبة كل نوع من انواع المنفصلة مع موجبه لامع موجبة نوع آخر الا السالبة المانعة الجمع او الخلو مع الموجبة الحقيقية لامتناع صدقهما في مادتهما واما النتائج فالمؤلف من الموجبتين الكليتين ينتج في الصنف الاول متصلتين موجبتين كليتين من الطرفين ومنفصلة سالبة كلية بانواعها الثلاثة كقولنا دائما اما ان يكون الواجب تعالى فاعلا مختارا او يكون العالم قديما والبة اما ان يكون العالم قديما او حادثا ينتج انه كلما كان الواجب تعالى فاعلا مختارا كان العالم حادثا وبالعكس الكلي وانه ليس البتة اما ان يكون فاعلا مختارا او يكون العالم حادثا وفي الصنف الثاني والثالث والسادس متصلة موجبة كلية مقدمتها من غير الحقيقية في الثاني ومن الحقيقية في الثالث ومن مانعة الجمع في السادس وفي الصنف الرابع والخامس متصلتين موجبتين جزئيتين كل منهما مؤلفة من الطرفين في الخامس ومن نقضي الطرفين في الرابع والمؤلف من موجبتين احديهما جزئية فهو في النتيجة كالرابع في الرابع والسادس ان كانت الجزئية في السادس مانعة الجمع وكالخامس فيما عداها من الاصناف الاربعة والصنف السادس فيما كانت الجزئية مانعة الخلو والمؤلف من الموجبة والسالبة عقيم في السادس ومنتج في الاول احدى متصلتين سالبتين جزئيتين لاعلى التعيين مقدم احديهما طرف الموجبة وتاليها طرف السالبة والاخرى بالعكس وفي البواقى احديهما على التعيين مقدمتها من مانعة الجمع

في الثاني ومن الحقيقية في الثالث ومن السالبة في الرابع ومن
 الموجبة في الخامس (النوع الثاني) ما يكون اشتراكهما في جزء ناقص
 من كل منهما وهو المطبوع ويتألف بين المتشاركين الاشكال الاربعة
 بضروبها وربما يجتمع في قياس واحد منه شكلان فصاعدا اما من نوع
 او من انواع ويشترط في انتاجه امور اربعة ايجاب المقدّمتين وكلية
 احديهما وصدق منع الحلو بالمعنى الاعم عليهما واشتمال الشكل
 المنعقد الواحد او المتعدد على شرائط الانتاج والنتيجة منفصلة موجبة
 مانعة الحلو بذلك المعنى ايضا مركبة من نتيجة التأليف والجزء الغير
 المشارك ان وجد ذلك الجزء والا فمن نتائج التأليفات وله اصناف خمسة
 لا مزيد عليها الاول ما يشارك جزء واحد من احديهما جزءاً واحداً
 من الاخرى مشاركة منتجة ينتج منفصلة ذات اجزاء ثلاثة الطرفين
 الغير المتشاركين ونتيجة التأليف كقولنا اما ان يكون كل جسم متغيراً
 اولاً متغيراً واما ان يكون كل متغير حادثاً او بعض الممكن قديماً ينتج
 انه اما يكون كل جسم حادثاً او لا متغيراً وبعض الممكن قديماً الثاني
 ما يشارك جزء من احديهما جزئين من الاخرى ينتج منفصلة ذات
 اجزاء ثلاثة الطرف الغير المشارك ونتيجتي التأليفين كقولنا اما ان يكون
 كل جسم لا متغيراً او متغيراً واما ان يكون كل متغير حادثاً او كل متغير
 قديماً ينتج اما ان يكون كل جسم لا متغيراً او حادثاً او قديماً الثالث
 ما يشارك جزء من احديهما جزءاً من الاخرى والجزء الآخر من الاولى
 جزءاً آخر من الثانية انتج باعتبار المتشاركين منفصلتين كل منهما
 ذات اجزاء ثلاثة كما انتج الاول الرابع ما يشارك كل جزء من احديهما
 كل جزء من الاخرى ينتج منفصلة ذات اجزاء اربعة هي نتائج التأليفات
 الاربعة الخامس ما يشارك جزء من احديهما كل جزء من الاخرى والجزء
 الآخر من الاولى احد جزئي الاخرى فقط ينتج منفصلتين كل منهما
 ذات اجزاء ثلاثة كما انتج الثاني (النوع الثالث) ما يكون اشتراكهما
 في جزء تام من احديهما وناقص من الاخرى بان يكون احد طرفي
 احديهما شرطية متصلة او منفصلة ويشترط انتاجه باشتمال المتشاركين

على تأليف منتج من احد الاشكال الاربعة وبكون المنفصلة الشرطية
الجزء موجبة مانعة الحلو بالمعنى الاعم والنتيجة ايضا موجبة مانعة
الحلو المؤلف من الجزء الغير المشترك ومن نتيجة التأليف بين تلك
الشرطية والمنفصلة البسيطة فان كانت تلك الشرطية منفصلة
فحكمها مع المنفصلة البسيطة كحكم القياس المركب من المنفصلتين
المشاركتين في جزء تام من كل منهما في الشرائط والنتائج وقد سبق
فيؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما وتجعل احد جزئي النتيجة كقولنا اما
ان يكون العدد زوجا او فردا واما ان لا يكون العدد كذا واما ان يكون
العدد فردا واما ان يكون منقسما ينتج اما انه كلما كان العدد زوجا
كان منقسما وبالعكس واما ان لا يكون العدد كذا وان كانت متصلة
فحكمها معها كحكم القياس المركب من المنفصلة والمتصلة وسيجيء
فيؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما كقولنا دائما اما كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود واما الشمس مظلمة ودائما اما ان يكون النهار
موجودا او الليل موجودا ينتج اما ان يكون الشمس طالعة او الليل موجودا
واما ان يكون الشمس مظلمة (القسم الثالث) ما يتركب من الحلية والمتصلة
ولا يمكن المشاركة بين الحلية والشرطية الا في جزء تام من الحلية وناقص
من الشرطية وينعقد الاشكال الاربعة بضر وبها بين المتشاركين وله انواع
اربعة لان المشاركة للحلية اما تالي المتصلة والحلية الكبرى وهو المطبوع
او صغرى واما مقدم المتصلة والحلية الكبرى او صغرى والنتيجة في الكل متصلة
تابعة للمتصلة في الكيف فالنوعان الاول لان ينتجان متصلة مقدما مقدما
المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالى الصغرى والحلية الكبرى
في الاول وبالعكس في الثانى كقولنا كلما كان العالم متحيزا كان متغيرا وكل
متغير حادث ينتج انه كلما كان متحيزا كان حادثا وشرط انتاجهما ان يكون
تأليف هذه الحلية مع ذلك التالى منتجاولو بالقوة لنتيجة التأليف ان كانت
المتصلة موجبة ومع نتيجة التأليف منتجاولو بالقوة لتالى المتصلة السالبة
ان كانت سالبة والنوعان الاخيران ينتجان متصلة مقدما مقدما نتيجة التأليف
بين المقدم الصغرى والحلية الكبرى في الثالث وبالعكس في الرابع وتاليها

قوله ينتج

قوله منتجا

تالى المتصلة كقولنا العالم متغير وكلما كان كل متغير حادثا كان الفلك حادثا ينتج كلما كان العالم حادثا كان الفلك حادثا ولا يشترط فيهما اشتغال المتشاركين على تأليف منتج فان اشتغلا على تأليف منتج بالفعل او بالقوة بناء على القوى السابقة ينتجان مطلقا سواء كانت المتصلة موجبة او سالبة كلية او جزئية والافيشترط امران احدهما كلية المتصلة و ثانيهما كون المحلية مع نتيجة التأليف او مع كلية عكسها المفروضتين منتجا لمقدم تلك المتصلة الكلية كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى حساسا وكل فرس حيوان ينتج كلما كان كل انسان فرسا كان كل رومى حساسا (القسم الرابع) ما يتركب من المحلية والمنفصلة سواء كانت المحلية كبرى او صغرى وهو على نوعين * النوع الاول ما ينتج محلية واحدة وهو المسمى بالقياس المقسم المركب من منفصلة وحملات بعدد اجزاء الانفصال كل محلية منها مشاركة لجزء آخر من اجزاء تلك المنفصلة بحيث يتأليف بين الاجزاء والحملات اقيسة متغايرة فى الاوسط متحدة فى النتيجة التى هى تلك المحلية اما من شكل او من اشكال مختلفة وشرط انتاجه ان يكون المنفصلة فيه موجبة كلية مانعة الخلو بالمعنى الاعم واشتمال جميع تلك الاشكال على شرائط الانتاج حتى يشترط فى الشكل الاول ايجاب اجزاء الانفصال الصغريات وكلية الحملات الكبرى وبالعكس كقولنا اما ان يكون العالم جوهر او عرضا وكل جوهر حادث وكل عرض حادث وشرط انتاجه ان يكون العالم حادث (تنبيه) القياس المقسم وامثاله فى الحقيقة قياس مركب من اقيسة مفصولة النتائج كما سيأتى بناء على ان المنفصلة مع كل محلية قياس بسيط منتج لمنفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشترك كما يأتى * النوع الثانى ما ينتج شرطية واحدة او متعددة وهو القياس الغير المقسم المؤلف من منفصلة وحلية واحدة او حملات متعددة مشاركة لجزء من اجزائها او لاجزاء متعددة اما بعدد الاجزاء او اقل منها واكثر بان يشارك حملتان او اكثر لجزء واحد وله ثلاثة اصناف لان المنفصلة فيه اما مانعة الخلو او مانعة الجمع او حقيقية وينعقد الاشكال الاربعة

قوله بناء

قوله ينتج كلما

قوله متحدة

قوله منتجة

بضر وبها في الكل * فالصنف الاول يشترط انتاجه بكون المشاركة منتجة مشتملة على شرائط الانتاج فحينئذ ينتج منفصلة موجبة مانعة الخلو مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشترك اما واحدة ان كانت المشاركة واحدة بان يكون الحلية واحدة مشاركة لجزء واحد كقولنا اما ان يكون هذا العدد عددا منقسما او فردا وكل منقسم زوج ينتج اما ان يكون هذا زوجا او فردا وحينئذ يكون القياس بسيطا واما متعددة ان كانت المشاركة متعددة بان يشارك حلية واحدة لجزئين فصاعدا او حليات متعددة لجزء واحد او لمتعدد فحينئذ هو باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركين فصاعدا قياس مركب ينتج منفصلة موجبة اخرى اما مؤلفة من نتائج التأليفات ان لم يوجد الجزء الغير المشترك والافؤلفة منها ومن ذلك الجزء سواء كان عدد الحليات مساويا لعدد الاجزاء وهو ظاهر او اقل منها كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وكل عدد كم ينتج باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون بعض الزوج كما او هذا العدد فردا وقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او بعض الفرد كما وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون بعض الزوج كما او بعض الفرد كما او اكثر منها لكن حينئذ ينتج باعتبار التركيب منفصلات عديدة مركبة من نتائج التأليفات كقولنا اما ان يكون هذا العدد منقسما او لا منقسما وكل منقسم زوج وكل لا منقسم فرد وكل لا منقسم كم ينتج باعتبار التركيب قولنا هذا العدد اما زوج او فرد وقولنا هذا اما زوج او كم وقولنا هذا العدد اما زوج او فرد وكم وربما يتحد بعض نتائج التأليفات مع بعض دون بعض آخر فحينئذ تجعل المتحدتان جزءا واحدا من النتيجة المنفصلة وغير المتحدة والجزء الغير المشترك جزءا آخر منها * والصنف الثاني غير مشروط بكون المشاركة منتجة لكن ان كانت منتجة ففيها كانت المشاركة واحدة انتج سالبة جزئية متصلة مقدمة لها نتيجة التأليف وتاليها الجزء الغير المشترك كقولنا اما ان يكون هذا الجسم حجرا او شجرا او كل شجر متحيز ينتج قد لا يكون اذا كان هذا الجسم متحيزا كان حجرا وفيما كانت متعددة انتج متصلات

قوله والافؤلفة

قوله ينتج

قوله انتج

متعددة كذلك كما اذا بدّلنا الكبرى في هذا المثال بقولنا وكل جسم متحيز ينتج قد لا يكون اذا كان بعض الحجر متحيزا كان هذا الجسم شجرا وقد لا يكون اذا كان بعض الشجر متحيزا كان هذا الجسم حجرا ولا ينتج باعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا سالبة واحدة متصلة مؤلفة من نتائج التأليفات حتى لا ينتج المثال قولنا قد لا يكون اذا كان بعض الحجر متحيزا كان بعض الشجر متحيزا للتخلف في بعض المواد وان لم تكن منتجة فشرط انتاجه ان تكون نتيجة التأليف المفروضة مع العملية منتجة للجزء المشارك من المنفصلة فينتج منفصلة موجبة مانعة الجمع مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة ان كانت المشاركة واحدة كقولك اما ان يكون هذا الشيء متحيزا او جوهر ا مجردا وكل جسم متحيز ينتج اما ان يكون هذا الشيء جسما او جوهر ا مجردا او متعددة ان كانت المشاركة متعددة وهو حينئذ باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا قياس مركب ينتج منفصلة موجبة اخرى مانعة الجمع مؤلفة من ذلك او من نتائج التأليفات سواء كانت العملية واحدة كقولنا اما ان يكون الاله الواحد موجودا او الاله المتعدد موجودا وكل واجب موجود ينتج باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا او المتعدد موجودا وقولنا اما ان يكون الاله الواحد موجودا او المتعدد واجبا وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا او المتعدد واجبا او متعددة كقولنا اما ان يكون الاله الواحد قديما او المتعدد موجودا وكل واجب قديم وكل مجرد موجود جميع ما ذكر في الصنفين اذا كانت المنفصلة موجبة واما اذا كانت سالبة فحكم مانعة اخلو السالبة حكم مانعة الجمع الموجبة في الاشتراط باستنتاج الجزء المشارك من نتيجة التأليف مع العملية وحكم مانعة الجمع السالبة حكم مانعة اخلو الموجبة في الاشتراط بكون المشاركة منتجة لكن النتيجة فيهما سالبة من نوع المنفصلة فالضابط في نتيجة الصنفين انها منفصلة تابعة للمنفصلة في الكم والكيف والجنس اعني المنفصلة والنوع اعني مانعة اخلو ومانعة الجمع الا اذا كانت المشاركة منتجة فيما

قوله للتخلف

قوله كقولك

قوله وكل

قوله وباعتبار

قوله او متعددة

كانت المنفصلة موجبة مانعة الجمع كما عرفت * والصنف الثالث ان كانت
المنفصلة فيه موجبة ينتج ما تنجبه الصنفان الاولان بشرطيهما فيما كانت
المنفصلة فيهما موجبة والا فلا ينتج القسم الخامس ما يتركب من المنفصلة
والمتصلة وله ايضا ثلاثة انواع (النوع الاول) ما يكون الاوسط جزأ تاما
من كل منهما ولا يتميز الاشكال الاربعة فيه بالطبع بل بالوضع فقط فله اربعة
اصناف لان المتصلة اما صغرى او كبرى وعلى التقديرين فالأوسط اما مقدمة
او تاليها وشرط في الكل كلية احدى المقدماتين واجبا باحدهما وبعد ذلك
فالمتصلة اما موجبة او سالبة فان كانت موجبة فالمنفصلة ايضا اما موجبة
فشرط انتاجه ان يكون الاوسط مقدمة المتصلة ان كانت المنفصلة مانعة
الخلو او تاليها ان كانت مانعة الجمع او سالبة فالشرط بالعكس والنتيجة فيهما
منفصلة موافقة للمنفصلة في الكيف والنوع كقولنا كلما كان العالم حادثا
كان موجد فاعلا مختارا واما ان يكون موجد فاعلا مختارا او فاعلا
موجبا ينتج اما ان يكون العالم حادثا او يكون موجد فاعلا موجبا مانعة الجمع
وان كانت المتصلة سالبة فالشرط احد الامرين اما كلية المتصلة او كون
الاوسط تاليها ان كانت المنفصلة مانعة الخلو او مقدمة منها ان كانت مانعة
الجمع فان كانت المنفصلة مانعة الخلو الكلية فان كانت المتصلة ايضا كلية
ينتج القياس نتيجتين مانعة الخلو ومانعة الجمع موافقتين للمتصلة
في الكم والكيف كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل
موجود ودائما اما ان يكون الليل موجودا او الارض مضيئة ينتج ليس
البتة اما ان يكون الشمس طالعة او الارض مضيئة وان كانت المتصلة
جزئية اتج مانعة الجمع فقط موافقة للمتصلة كما وكيفا وان كانت غير
مانعة الخلو الكلية فسواء كانت مانعة الجمع او مانعة الخلو الجزئية نتج
سالبة جزئية مانعة الخلو (تنبيه) اشترط انتاج الموجبتين بكون
الاوسط مقدمة المتصلة في مانعة الخلو او تاليها في مانعة الجمع اذا التزم
موافقة النتيجة للقياس في الحدود فان لم يلتزم ذلك فالمؤلف منهما ينتج
بدون ذلك الشرط موجبة متصلة جزئية مؤلفة من نقيض الاصغر
وعين الاكبر فيما تركب من مانعة الخلو ومن عين الاصغر ونقيض
الاكبر فيما تركب من مانعة الجمع واما اذا كانت المنفصلة حقيقية فان كانت

قوله بدون ذلك

موجبة انتج نتيجتي الباقيتين وان كانت سالبة فلا ينتج شيئا (النوع الثاني) ما يكون الاوسط جزءا ناقصا من كل منهما وله ستة عشر صنفا لان المنفصلة فيه اما مانعة الخلو او مانعة الجمع وكل منهما اما موجبة او سالبة والمتصلة اما صغرى او كبرى والجزء المشارك من المتصلة اما مقدّمها او تأليها وينعقد الاشكال الاربعة بضر وبها في كل منها والكل ينتج نتيجتين احديهما متصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن منفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف بين المتشاركين ومن الطرف الغير المشارك من المنفصلة والاخرى منفصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من المنفصلة ومن متصلة مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الطرف الغير المشارك من المتصلة كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا ودائما اما ان يكون كل حادث ممكنا او يكون غير الواجب واجبا ينتج قولنا كلما كان العالم متغيرا فدائما اما ان يكون العالم ممكنا او غير الواجب واجبا وقولنا اما ان يكون غير الواجب واجبا واما كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا وحكمه باعتبار النتيجة الاولى بحكم القياس المركب من الحولية والمتصلة في الشرائط والتسائج بناء على ان المنفصلة فيه بمنزلة الحولية وباعتبار النتيجة الثانية بحكم القياس المركب من الحولية والمنفصلة بناء على ان المتصلة بمنزلة الحولية (النوع الثالث) ما يكون الاوسط جزءا تاما من احديهما وناقصا من الاخرى فان كان جزءا تاما من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحولية والمنفصلة ويكون المتصلة مكان الحولية فالنتيجة فيه منفصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك من المنفصلة ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين المتشاركيتين وان كان جزءا من المنفصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحولية والمتصلة والمنفصلة مكان الحولية فالنتيجة فيه متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المتشاركيتين (فصل) القياس مطلقا ان تألف من مقدّمتين فقد يسمى قياسا بسيطا كما كثر الامثلة المتقدمة في الاقتراني والاستثنائي وان تألف من اكثر منهما فقياسا مركبا وهو اما مركب من اقترانيين فصاعدا او من استثنائيين فصاعدا

قوله او من استثنائيين

قوله كقولنا هذا

قوله والا لصدق

او من الاقتراني والاستثنائي وعلى كل تقدير هو اما موصول النتائج
 ان اوصل الى كل قياس بسيط نتيجته فضمت الى مقدمة اخرى
 ليحصل بسيط آخر وهكذا الى حصول اصل المطلوب كقولنا هذا
 الشبح جسم لانه انسان وكل انسان حيوان فهذا حيوان ثم هذا
 حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وهو المطلوب واما مفصول
 النتائج ان فصل عن بعض البسائط نتيجته كقولنا لان هذا الشبح انسان
 وكل انسان حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وكالقياس المقسم
 وامثاله كما اشرنا والاستقراء التام قسم من المقسم والمؤلف من الاقتراني
 والاستثنائي ان تألف من الاقتراني والاستثنائي الغير المستقيم يسمى
 عندهم قياسا خلفيا كقولهم لا يمكن صدق الشكل الثاني او الثالث
 بدون صدق نتيجته والا لصدق نقيض النتيجة مع صدق كل
 من المقدمة متين منتظما مع احديهما على هيئة شكل معلوم الانتاج لما ينافي
 المقدمة الاخرى وكما صدق النقيض كذلك يلزم صدق المقدمة
 الاخرى وكذبها معا هذا خلف اي باطل وان تألف من الاقتراني
 والاستثنائي المستقيم فينبغي ان يسمى قياسا حقيقيا وان لم يسموه باسم
 كقولنا كلما كان الشكل الثاني صادقا صدق معه عكس كل من مقدمة مبه
 منتظما بعض المقدمات مع بعض العكوس على هيئة شكل معلوم الانتاج
 لنتيجته وكما صدق العكس كذلك يلزم صدق النتيجة لكن صدق
 الشكل الثاني حق فيصدق النتيجة قطعا (الباب الخامس) في مواد
 الادلة اعلم اولاً ان طرفي النسبة الخبرية من الوقوع او الاللا وقوع
 ان تساويا عند العقل من غير رجحان اصلا فالعلم المتعلق بكل منهما
 يسمى شكاً وان ترجح احدهما بنوع من الازعان والقبول يسمى
 العلم به تصديقا واعتقادا فذلك الاعتقاد ان كان جازما بحيث انقطع
 احتمال الطرف الآخر بالكلية وثابتا بحيث لا يزول بتشكيك المشكك
 ومطابقا للواقع يسمى يقيناً او غير مطابق فيسمى جهلاً مركباً
 او غير ثابت فيسمى تقليداً او غير جازم فيسمى ظناً والعلم المتعلق بنقيض
 المظنون يسمى وهماً وبنيقوض المجزوم الذي هو ماعدا المظنون تخيلاً

فقد ظهر أن الشك والوهم والتخيل تصوّرات لاتصديقات بالقضية
 اما يقينية او تقليدية او مظنونة او مجهولة جهلا مركبا واليقينية
 اما بديهية او نظرية تكتسب منها * اما البديهيّات فست * الاولى
 الاوليّات وهي التي يحكم بها كل عقل سليم قطعا اي جازما ثابتا
 بمجرّد تصوّرات اطرافها مع النسبة كالحكم بامتناع اجتماع النقيضين
 او ارتقاعهما وبان الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء
 * الثانية المشاهدات وهي التي يحكم بها العقل قطعا بواسطة
 مشاهدته الحكم اما بالقوى الظاهرة كالحكم بان هذه النار اوكل
 نار حارّة وان الشمس مضيئة وتسمى حسيّات او بالقوى الباطنة
 كالحكم بان لنا جوعا او عطشا او غضبا وتسمى وجدانيّات وهي
 لاتكون يقينية لمن لم يجدها في وجدانه * الثالثة قضايا قياساتها معها
 وتسمى فطريّات وهي التي يحكم بها العقل قطعا بواسطة القياس
 الخفيّ اللازم لتصوّرات اطرافها كالحكم بزوجة الاربعة لانقسامها
 بمتساويين * الرابعة المتواترات وهي التي يحكم بها العقل قطعا
 بواسطة قياس خفيّ حاصل دفعة عند امتلاء السامعة بتوارد اخبار
 المشاهدين للحكم بحيث يمتنع عنده تواطؤهم على الكذب كحكم من
 لم يشاهد البغداد بوجودها المتواتر وحيث اشترط بمشاهدتهم الحكم
 لم يصح تواتر العقليّات الغير المحسوسة باحدى الحواس * الخامسة
 المجربّات وهي التي يحكم بها العقل قطعا بواسطة قياس خفيّ حاصل
 دفعة عند تكرّر مشاهدة ترتب الحكم على التجربة كالحكم بان شرب
 السقمونيا يسهل الصفراء وهي لاتكون يقينية عند غير المجربّ الا
 بطريق التواتر * السادسة الحدسيّات وهي التي يحكم بها العقل قطعا
 بواسطة القياس الخفيّ الحاصل دفعة بالحدس الذي هو ملكة الانتقال
 الدفعيّ من المبادئ الى المطالب وتلك الملكة للنفس اما بحسب الفطرة
 الاصلية كما في صاحب القوّة القدسية بالنسبة الى جميع المطالب واما
 بممارسة مبادئ الحكم كما في غيره بالنسبة الى بعضها كالحكم بان نور
 القمر مستفاد من الشمس بواسطة القياس الخفيّ الحاصل دفعة عند تكرّر

قوله بالقضية

قوله بمجرّد

قوله اوكل نار

قوله بواسطة

قوله ملكة الانتقال

قوله بواسطة

مشاهدة اختلافات تشكلاته التورية عند قربه من الشمس وبعده.
وهي ايضا لا تكون يقينية لغير المتحدس الا بواسطة الاستدلال بذلك
القياس الخفي او غيره وحينئذ تكون نظرية بالنسبة اليه وان كانت
بديهية بالنسبة الى المتحدس * واما النظريات فهي القضايا التي يحكم
بها العقل قطعا بواسطة البراهين وترتيب مقدماتها تدريجا واما
التقليدية فهي القضية التي يحكم بها العقل جزما بمجرد تقليد الغير
والسمع منه الغير البالغ حد التواتر حكم من في شاق الجبل جزما
بوجود الواجب تعالى بالاستدلال بالمصنوعات بل بمجرد السماع من
شخص او شخصين وهذه القضية بديهية عند المقلد زعما لانظرية
يستدل عليها بخبر الغير للتنافي بين التقليد والاستدلال عليه ولان
الاستدلال بخبر الآحاد لا يفيد الجزم اصلا * واما الظنيات فهي القضايا
المأخوذة من القرائن والامارات يحكم بها العقل حكما راجعا مع تجويز
نقضها مرجوحا كالحكم بكون الطواف بالليل سارقا وجميعها نظريات
واما الجهلية المركبة فهي القضية الكاذبة التي يحكم بها العقل المشوب
بالوهم قطعا اما بزعم البدهاة او بواسطة الدليل الفاسد مادة او صورة
بزعم البرهان كحكم الحكماء بقدوم العالم فبعضها بديهية زعما وبعضها
نظرية فالجهليات لا تكون الا كاذبة كما ان اليقينيات لا تكون الا صادقة
واما التقليديات والظنيات فبعضها صادقة والبعض كاذبة (ثم
القضايا) باعتبار تركيب الادلة منها سبعة اقسام * منها اليقينيات
بديهية كانت او نظرية كما سبق * ومنها المشهورات عند جميع الناس
كالحكم بان الظلم قبيح او عند طائفة كالحكم ببطلان مطلق التسلسل
ولو غير مرتبة الاجزاء او غير مجتمعة في الوجود عند المتكلمين واما
الحكماء وقد شرطوا في بطلانه الترتب والاجتماع * ومنها المسلمات
بين المستدل وخصمه او بين اهل علم كتسليم الفقهاء مسائل علم
الاصول * ومنها المقبولات المأخوذة عن محسن فيه الاعتقاد كالمأخوذة
عن الانبياء عليهم الصلوات والعلماء * ومنها المظنونيات كما تقدم * ومنها
الخيالات وهي التي تخيل بها لیتاثر نفس السامع قبضا او بسطا مع

قوله للتنافي

قوله العقل

قوله كالحكم

الجزم بكذبها كالحكم بان الحمر يا قوته سيالة والعسل مرّة مهوّة
 * ومنها الموهومات وهى القضايا التى يحكم بها الوهم قطعاً فى غير
 المحسوسات قياساً على المحسوسات كحكم البعض بان كل موجود فله
 مكان وجهة قياساً على ما شاهدوه من الاجسام والمراد من القياس على
 المحسوس اعم مما بالذات او بالواسطة فالموهومات هى الجهليات وهذه
 الاقسام السبعة متصادقة اذ قد يكون الحكم الواحد المتيقن او المقلد
 او المظنون او المجهول مشهوراً او مسلماً او مقبولاً وقد يكون الموهوم
 بل المتيقن عند طائفة مخيلاً عند اخرى الا ان المقدمة قد تؤخذ
 فى الدليل من حيث كونها يقينية او من حيث كونها مشهورة او مسلمة
 او مقبولة الى غير ذلك (فصل فى الصناعات الخمس) الدليل قياساً كان او
 غيره ان كان جميع مقدّماته بالمعنى الاعم يقينية من حيث انها يقينية يسمى
 برهاناً كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والغرض
 منه تحصيل اليقين الذى هو اكمل المعارف والافان كان بعض مقدّماته
 من المشهورات او المسلمات من حيث انها كذلك يسمى جدلاً كقولك
 هذا الفعل قبيح لانه ظلم وكل ظلم قبيح والغرض منه الزام الخصم واقناع
 العاجز عن ادراك البرهان وماللاقناع يسمى دليلاً اقناعياً او من
 المقبولات او المظنونات من حيث انها كذلك فيسمى خطابة كقولك
 هذا الرجل الطوّاف ينبغي ان يحترز عنه لانه سارق وكل سارق ينبغي
 ان يحترز عنه والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم وتنفيرهم عما
 يضرهم كما يفعله الخطباء والوعاظ وكل من الدليل الثقلي والامارة قسم
 منها * او من الخيالات من حيث انها مخيلات فيسمى شعرياً كقول الشاعر
 * لو لم يكن نية الجوزاء خدمته * لما رأيت عليه عقد منتطق * او من
 الموهومات من حيث انها موهومات فيسمى سفسطة كقول الفرقه
 الضالة الواجب تعالى له مكان وفى جهة لانه موجود وكل موجود له
 مكان وجهة فالدليل الفاسد مادة او صورة على اطلاقه سفسطة واعظم
 منافع معرفتها التوقى عنها وبشرط علم المستدل بفساده يسمى مغالطة
 والغرض منها تغليب الخصم واسكاته ومن يستعملها فى مقابلة الحكيم

قوله اعم مما

قوله وهذه

قوله ان كان جميع

قوله ترغيب

قوله من حيث

سوفسطائيّ وفي مقابلة الجدليّ مشاغبيّ وأما الغرض من السفسطة في غير صورة المغالطة فزعم تحصيل العلم (تنبيه) أقوى العلوم الجازم الثابت ثم الثابت واضعها الغير الجازم وكل منها يفيد مثله وما دونه في القوة ولا يفيد ما فوقه (فصل) الدليل ان كان الجزء المتوسط بين العقل والنتيجة منه علة لها في الذهن والخارج فلميّ كالاستدلال بتعفن الاخلاط على الحمى وبوجود النار على الدخان ليلا او في الذهن فقط بان يكون علمه علة لعلمها فقط فانيّ سواء كان معلولا مساويا لها في الخارج كالاستدلال بالحمى على التعفن وبوجود الدخان على النار نهارا او كانا معلولى علة واحدة كالاستدلال بالحمى على الصداق وبالذخان على الحرارة سواء قرّر الجميع اقترانيا او استثنائيا او غيرها وايضا الدليل ان توقف على حكاية كلام الغير فقلّيّ والا فقلّيّ (خاتمة) اسامى العلوم بالمنطق والكلام والنحو وغيرها قد تطلق على المسائل وقد تطلق على الادراكات بها عن دليلها وقد تطلق على الملكة الحاصلة من تكرّر تلك الادراكات فحقيقة العلم بالمعنيين الاخيرين الادراكات والملكة وبالمعنى الاول مجموع المسائل الكثيرة التي تضبطها جهة واحدة ذاتية هي الموضوع كالمعلومات للمنطق وعرضية هي الغاية كالعصمة له وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارض الذاتية اللاحقة له لذاته او لمساويه بان يجعل هو او عرضه الذاتيّ او نوع احدهما موضوعا للمسئلة ويحمل عليه عرضه الذاتيّ او نوعه وهو في بعض العلوم امر واحد كالكلية في الصرف وفي البعض الاخر امور متعددة متناسبة في امر يعتد به عندها ذلك الفن كالمعلومات التصورية والتصديقية المتشاركة في الايصال في المنطق فمسائل كل فن حملات موجبات ضروريات كليات يبرهن عليها في ذلك الفن ان كانت نظرية فيؤول بها ما وقع في كتب الفنون من الشرطيات والسوالب والموجبات المهملات والجزئيات والموجبات الكليات الغير الضروريات وقد جعل المبادئ جزءا من العلم تسامحا وهي اما تصورية هي تعريفات الموضوعات واجزائها وجزئياتها وتعريفات المحمولات التي هي

قوله وكل منها
قوله ان كان
قوله كالاستدلال

قوله بان يكون
قوله معلوما مساويا

قوله ان توقف

قوله فمسائل
قوله ان كانت

قوله تعريفات الموضوعات

العوارض الذاتية حدودا كانت اورسوما واما تصديقية هي الحكم
بموضوعية موضوع العلم ودلائل المسائل والقضايا التي تتألف هي منها
وتلك القضايا اما بديهية بذاتها وتسمى علوما متعارفة او نظرية يدعن
بها المتعلم ويقبلها بحسن ظن للمستدل وتسمى اصولا موضوعا او بالشك
والانكار الى ان تثبت في محلها وتسمى مصادرات ولا يجب ان تكون
تلك القضايا من مسائل ذلك الفن بل يجوز أن يكون من مسائل علم آخر
وان لا يكون من مسائل علم مدون اصلا وبما ذكرنا ظهر أن قول
الشيخ الرئيس ابن سينا مهملات العلوم كليات ومطلقاتها

ضروريات غير مختص بالعلوم الحكمية

كما وهم وليكن هذا آخر الكلام

محمد العزيز

العلام